الجلسة رقم 592

التاريخ: الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1429 (22 أبريل 2008)
الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي بمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال وإعطاء الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد - مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة - مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 01.07 يقضي بسن إجراءات خاصة تتعلق بالإقامات العقارية والإنعاش السياحي، وبتغيير وتتميم القانون رقم 61.00 بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات السياحية.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف إسطمبولي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم

توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان جاء فيها:

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، نظرا للالتزامات الحكومية الطارئة، يشرفني أن أبلغكم طلب السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والبيئة بتأخير تقديم السؤالين الشفهيين الموجهين إليها إلى حين التحاقها بمقر المجلس.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير والاحترام.

السيد محمد سعد العلمي

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان

كما توصلت رئاسة المجلس إلى حدود هذا اليوم بالأسئلة الشفهية والكتابية.

عدد الأسئلة الشفهية: 15 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتابية: 10 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

قبل أن نشرع في الأسئلة الشفهية هناك طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس، هناك طلب إحاطة من الفريق الحركي وكذلك فريق التحالف الوطني.

الفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

أنا أتساءل: بديتوا الجلسة، أين وجود الحكومة؟ مع من غادي نتكلموا السيد الرئيس المحترم؟ ولو ممثل واحد معنا، مع من غادين نذاكرو؟

شكرا السيد الرئيس المحترم، واحنا متيقنين أن السيد الرئيس تبارك الله عليه تيفهم كل شئ.

السيد رئس الجلسة:

بالنسبة للإحاطات السيد المستشار، فلا بأس أن نبتدأ بها.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

أخذا بعين الاعتبار حضور السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان سأضع هذه الإحاطة.

تتبع المواطنون جولات الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات الأكثر تمثيلية، ويظهر من النتائج المعلنة أنها دون المستوى ولا يمكن أن تكون إلا كذلك وذلك في نظرنا لعدة أسباب نذكر منها:

أولا: لجوء الحكومة إلى آلية الحوار الاجتماعي بمفهومه التقليدي والكلاسيكي، بالقياس إلى تنوع الفئات المجتمعية المتضررة من جراء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والغير الممثلة منها فلاحين ومعطلين وتجار صغار وحرفيين إلى غير ذلك، مما جعل انتظاراتهم ومطالبهم خارج طاولة هذا الحوار الاجتماعي الذي يظل مجرد إجراء عادي لمعالجة وضع مجتمعي غير عادي، بل مجرد وصفة محدودة المفعول تكتفي فقط بالمسكنات؛

ثانيا: في ظل غياب منظور استراتيجي لدى الحكومة لإبداع الحلول المناسبة وضعف الوسائل التمثيلية والتأطيرية، برزت أشكال تأطيرية جديدة ذات طبيعة نضالية واحتجاجية خارج الوسائط التقليدية في صيغة تنسيقيات ضد الغلاء، وتنسيقيات المعطلين وجمعيات للمستهلكين، وتنظيمات أخرى في المجتمع، ليبقى السؤال في هذا الإطار: ما هو موقع هذه التنظيمات وغيرها من مساحة الحوار الاجتماعي؟

ثالثا: فقدان الحكومة للمبادرة إلى فتح حوار مجتمعي موسع، تساهم فيه كافة القوى الحية يسطر فيه ومن خلاله ميثاق مجتمعي يعزز السلم الاجتماعي المنشود؛

رابعا: لجوء الحكومة إلى المقاربة الأمنية في التعاطي مع مختلف الحركات الاحتجاجية الاجتماعية السلمية على حساب المقاربة الحوارية الموسعة والتنموية.

وفي هذا الإطار نود أن نسجل استغرابنا لما أقدمت عليه السلطات العمومية مؤخرا أمام البرلمان، من لجوء إلى العنف ضد التنسيقيات المناهضة للغلاء والذي طال أيضا بعض ممثلي الصحافة أثناء القيام بمهامهم لتغطية الحدث، وهو سلوك من شأنه المس بالمكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال الحريات وحقوق الإنسان، مؤكدين هنا طبعا على ترسيخ دعائم دولة الحق والقانون وعلى ضرورة العمل الجماعي من أجل مجتمع يكرم كافة أبنائه، مجتمع دائم الاستقرار والأمن، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق التحالف الوطني، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخوتي المستشارتين،

إخواني المستشارين،

طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي لمجلس المستشارين الموقر، نحيط مجلسنا الموقر علما والرأي العام والمسؤولين في الحكومة عن الظروف التي يعيشها قطاع العقار ومشكل المراجعة في البيع وما كيتصرحش به.

هناك إشكالية كبيرة تقض مضاجع المستثمرين وخصوصا بعد الانتهاء من الأشغال أو الانتهاء من عملية البيع والشراء، تقوم اللجان المختصة من المصلحة الجهوية أو المديرية الجهوية للضرائب التابعة طبعا لوزارة المالية، وتعتمد على مقاييس خاصة بها ومعايير خاصة بها تسيء إلى المستثمرين وتسيء إلى القطاع العقاري بشكل عام.

بحيث أنه يفاجئ أصحاب العقار بالزيادة بعد المراجعة المعتمدة من طرف هذه اللجنة، يفاجئون بأثمنة باهظة وبمبالغ عالية جدا لا تستند إلى أمر الواقع ولا تمت بصلة إلى أرض الواقع اللي هو العقار.

إذن يجب على الدولة هنا أن تتدخل بقوة لوقف هذه الإختلالات وسن قانون خاص فيما يتعلق بالمراجعة لأن هناك إساءة إلى المواطنين، مما يضطر المواطنين إلى التحايل على القانون وذلك بعدم التصريح الكامل بالأثمنة الحقيقية لعقاراتهم لأن هناك غياب قانون عادل ينصف، واحتساب النسبة المئوية السليمة والعادلة المشجعة وذلك ما يجب أن يكون.

فلذلك ينتج فوضى وتنتج مشاكل في القطاع العقاري، وهذا هو السبب في الارتفاع الصاروخي الجنوني الذي أدى إلى خلق مشاكل في هذا القطاع.

إذا نطلب من الحكومة التدخل فورا لإيقاف هذا النزيف ومراجعة أنظمتها الضرائبية والجبائية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 17 سؤالا: 6 أسئلة منها آنية موجهة لكل من قطاع الطاقة والمعادن، قطاع التربية الوطنية، و11 سؤالا عاديا موزعة على المالية، السياحة، التجارة الخارجية، كتابة الدولة المكلفة بالتنمية الترابية.

إذا ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، حول التكوين في الميدان المعدني، للمستشارين المحترمين السادة: الحو مربوح، محمد بلحسان، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحو مربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

لا تخفى عليكم الأهمية والأولوية التي يحتلها العنصر البشري كعمود فقري لتطوير وتنمية أي قطاع من القطاعات الإنتاجية، فتوفير الموارد البشرية المؤهلة هو المدخل الأساسي لتأهيل القطاع وتحقيق التنمية الشاملة، وإذا كان قطاع المعادن يلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا مهما بحيث يوفر عددا كبيرا من مناصب الشغل، فإنه يعاني من نقص في الأطر المؤهلة والتقنيين والعمال المتخصصين.

ولذلك نعتقد أنه يجب إعطاء مزيد من العناية والاهتمام بشكل أكبر لمسألة التكوين في الميدان المعدني من أجل ضمان توفر الأطر والتقنيين الأكفاء والعمال المتخصصين القادرين على الدفع بهذا القطاع إلى الأمام، وفي هذا الإطار نسائلكم السيد الوزيرة:

أولا: عن إستراتجية وزارتكم فيما يتعلق بتكوين الأطر والتقنيين والعاملين في القطاع المعدني.

ثانيا: عن نصيب هذا القطاع في البرنامج الحكومي المتعلق بعشرة آلاف مهندس في أفق 2010.

وأحتفظ بالوقت للتعقيب السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة أمينة بن خضراء وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

أود في البداية أن أذكر بأن الوزارة تسعى دائما إلى تنمية وتأهيل الموارد البشرية خاصة في مجال التكوين في الميدان المعدني، وذلك بهدف مواكبة السياسية التي تنهجها بلادنا من أجل تنمية القطاع المعدني والاستجابة للحاجيات من الأطر وذلك من خلال المدارس التابعة لها. ويتعلق الأمر بالمدرسة الوطنية للصناعة المعدنية لتكوين المهندسين ومعهد المعادن بمراكش لتكوين التقنيين المختصين والمدرسة التطبيقية للمعادن بتويسيت لتكوين التقنيين.

فإن الإستراتجية هذه الوزارة في هذا المجال تهدف إلى تكوين أطر مغربية وأجنبية، بما في ذلك المهندسين والتقنيين المختصين في مجالات حيوية تهم القطاع المعدني والتي تتلخص فيما يلي:

- استغلال المناجم ورفع قيمة المعادن ونظام الإنتاج والإعلاميات والإلكتروميكانيكيات والصيانة الصناعية ومراقبة الجودة وهندسة الطرائق والجيولوجية وعلوم الأرض وذلك على مستوى تكوين المهندسين.

فيما يخص تكوين التقنيين، الطبوغرافية والإلكتروميكانيكية والجيولوجية التطبيقية والمقالع والمعادن والكيميائية الصناعية وذلك على مستوى المدرستين المذكورتين.

ونظرا لجودة التكوين النظري والتطبيقي الذي يتلقاه الطلبة، فإن الشركات العاملة في قطاع المعادن تسعى سنويا إلى استقطاب عدد مهم من خريجي هذه المدارس، علما أن سنة 2007 شهدت تخرج 150 مهندس دولة و40 تقني مختص و40 تقني آخر.

فيما يخص التكوين المستمر، فالإستراتجية للوزارة تهدف إلى تنمية كفاءات الموارد البشرية وتأهيلها للرفع من القدرات لمواكبة التطور الذي يعرفه هذا القطاع الوطني الحيوي، لا في الميدان التكنولوجي وأيضا في ميدان التسيير، وهناك صندوق التكوين المبرم ما بين الشركات المعدنية الذي يمول أيضا سلسلة من التكوينات حسب الطلب ديال الشركات المتدخلة في هذا القطاع.

وموازاتا مع ذلك تنهج المؤسسات المعدنية نفس الاتجاه من أجل مواكبة إستراتجية القطاع الهادفة بالأساس إلى تطوير قدرات الاستغلال والبحث المعدني، وقد بلغت ميزانية التكوين المخصصة لهذا العرض بسنة 2008 ما يفوق 61 مليون درهم.

أما فيما يخص الشق الثاني من السؤال والمتعلق بالبرنامج الوطني لتكوين 10 آلاف مهندس في أفق 2010، فالسكويلة دالمهندسين ديال الرباط غادي إن شاء الله تدوز الطلبة من تقريبا من 190 إلى 340 طالب جديد في أفق 2010.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

التعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد الحو مربوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على هذا الجواب الواضح وليس لنا أي شك في وضوح إستراتيجية هذا القطاع، ولكن المغرب السيدة الوزيرة يتوفر على خبرة معدنية معترف بها دوليا وحتى تاريخيا منذ عهد الموحدين أو ما قبل، وخبرة تصدر، وعلى سبيل المثال ما قام به BRPM في العراق في الثمانينات وما يقوم به القطاع الخاص الآن في الدول الإفريقية.

ضمان الحفاظ عن هذه الخبرة وضمان استمرارها يمر عبر العنصر البشري طبعا، المشكل القائم الآن هو أن هناك تفاوت بين طلب القطاع من الأطر والتقنيين والعمال المتخصصين، وما يوفره التكوين الحالي وهو غير كاف لسد حاجيات القطاع، والمشكل مرشح للتفاقم حيث أن هناك أفواجا كبيرة من العاملين في القطاع سوف تحال على التقاعد خلال السنوات القليلة المقبلة.

زيادة على ما خلفته المغادرة الطوعية من نتائج سلبية، في الوقت الذي تشكل فيه البطالة وخصوصا بطالة حاملي الشهادات انشغال الجميع، إذا والحالة هاته هناك مجموعة من الاقتراحات نراها في نظرنا ضرورية لمعالجة المشكل، ونطلب الحكومة:

أولا: كما أشرتم السيدة الوزيرة، في الزيادة في حصص اختصاص المعادن بالنسبة للمدرسة الوطنية للصناعة المعدنية، ونحن نسجل الأرقام التي أتيتم بها ونرتاح إليها؛

ثانيا: الزيادة في عدد خريجي المدرسة المعدنية لتويسيت التي توجد بالجهة الشرقية وكذلك بالنسبة لمعهد المعادن بمراكش؛

ثالثا: إنشاء، وهذا اقتراح آخر، هو إنشاء اختصاصات معدنية في مراكز التأهيل المهني ومعاهد التكنولوجيا التطبيقية، وهذا من شأنه في نظرنا، أن يوفر تكوين سريع وضمان الشغل لحاملي شهادات جامعية، مثلا في الجيولوجيا وعلوم الأرض مثلا؛

رابعا: المقترح الرابع والأخير هو كما تعلمين السيدة الوزيرة، من تقاليد القطاع أن تنشأ مراكز ومدارس للتكوين في المناطق التي ينشط فيها، وما مدرسة تويسيت ومعهد مراكش إلا مثالين على ذلك.

هناك العديد من الأقاليم كتعرف نشاط معدني مهم ولها مؤهلات معدنية مهمة وهي: خنيفرة، ورزازات، زاكورة، فيكيك والرشيدية التي تتوسط هذه

المناطق، وفي عدد من هذه العمالات والأقاليم ينشط مئات من المنجميين التقليديين الذين هم في أمس الحاجة إلى التأطير التقني.

إذن مقترحنا، السيدة الوزيرة، هو إنشاء مركز للتكوين المعدني بالرشيدية، وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل هناك تعقيب السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

النقطة الأخيرة، هاد المناطق اللي فيها أعمال منجمية تقليدية، فهناك برنامج لتطوير ومد يد المساعدة لهاذ العمال في إطار برامج التكوين، فالبرنامج ديال المعادن الصغيرة، واللي غادي يدخل في إطار الإنجاز في أقرب وقت إن شاء الله بالتواصل مع جميع الولاة والعمال والشغيلين في هاذ القطاع المعدني الحيوي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الموالي كذلك الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول الطاقات المتجددة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد عدال، أحمد السنيتي، عمر أدخيل، إبراهيم أهل حماد، عمار عبد الفتاح، عبد المجيد الحنكاري، بوطاهر بوطاهري، محمد الدواحي، عبد الرحيم الشرقاوي، سعيد التدلاوي، عبد اللطيف اسطمبولي، عبد الحميد السعداوي وعلي آيت الموذن.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل أالسي الشرقاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تعتبر الطاقات المتجددة متنفسا أساسيا لتنويع المصادر الطاقية ببلادنا، خاصة في ظل الارتفاع المهول الذي تعرفه أسعار البترول التي تؤثر على الاقتصاد الوطني.

السيدة الوزيرة،

في هذا الإطار، على الحكومة أن تعتمد سياسة تنويع المصادر الطاقية كخيار إستراتيجي لخلق توازن طاقي يراعي خصوصيات بلادنا باعتبارها بلدا غير منتج للطاقة البترولية خصوصا.

لهذا نود مساءلتكم السيدة الوزيرة المحترمة: ما هي إستراتجية الحكومة حول استعمال الطاقات المتجددة ببلادنا التي ما زال تأثيرها ضعيفا جدا في الميزان الطاقي الوطني 4%، بالله عليكم 4%؟

كما نود أن نستفسركم عن مصير مشروع قانون حول الطاقات المتجددة، سبق وأن عرض على المجلس الحكومي في حدود معلوماتنا ولم ير النور بعد.

وارتباطا بهذا المشروع، نود استفساركم حول التدابير القانونية والتنظيمية التي تتخذونها في ضوء هذا القانون لتحرير مجال إنتاج الطاقات المتجددة، ليتمكن المواطنون المغاربة على غرار المواطنين في البلدان الأخرى من المساهمة في إنتاج الطاقات المتجددة وفتح مجال الاستثمار أمام الخواص للمساهمة في إنتاج الطاقات المتجددة وكبديل لتخفيض الفاتورة الطاقية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلوا.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود أن أؤكد على تنمية الطاقات المتجددة تعتبر من بين المحاور الأساسية التي ترتكز عليها الإستراتجية الطاقية الوطنية لتنويع مصادر الطاقة بهدف تقليص التبعية الطاقية. وفي هذا الإطار تم اعتماد مخطط وطني يتضمن مجموعة من المشاريع لتوليد الكهرباء، بواسطة الطاقة الشمسية والريحية، ويهدف هذا المخطط إلى رفع نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى 20% في أفق 2012، وهو ما سيمكن رفع مساهمة هذه الطاقات في الميزان الطاقي الوطني من 4% حاليا إلى 10% في أفق 2012، وذلك من خلال استغلال الإمكانات المتوفرة في بلادنا حيث أن قوة المكامن الريحية تبلغ 6000 MW.

كما أن الإشعاع الشمسي يقدر ب5 KW/الساعة في المتر المربع في اليوم إلى جانب تحديد 200 موقع لإنجاز محطات كهروضوئية صغيرة، وبناء على الدراسات التي تم إنجازها حول المكامن الريحية بالمغرب، فقد تقرر الاعتماد على هذه المكامن لإنتاج الطاقة الكهربائية، والتي ستمكن إجمالا من إنجاز مشاريع تصل قدرتها إلى MW1000 في أفق 2012 واليوم MW120 اللي تبنات من سنة 2000.

وتشجيعا لاستعمال هذه الطاقات، عملت الحكومة في مرحلة أولى على خفض ضريبة القيمة المضافة من 20% إلى 14% على سخانات الماء الشمسية وذلك في إطار قانون المالية لسنة 2007.

وفيما يخص مشروع القانون المتعلق بالنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة والتي تمت دراسته من قبل، فإن الوزارة بتعاون مع الأمانة العامة للحكومة

بصدد إعادة الصياغة القانونية الأخيرة قبل تقديمه للمصادقة، كما تعمل الوزارة حاليا مع خبراء دوليين على وضع مشروع مرسومين تطبيقيين لمشروع القانون المتعلق بالنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة:

- الأول: يتعلق بمنح ترخيص استغلال المنشآت لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة طبقا لدفتر التحملات.

والثاني: متعلق بالولوج إلى الشبكة الوطنية للكهرباء، وسيساهم هذان المشروعان في خلق الظروف الملائمة لتعزيز استعمال هذه الموارد الطاقية، وذلك بدعم دور القطاع الخاص إلي جانب وضع معايير الجودة وتطوير الكفاءات المحلية وكذا تشجيع الاستثمارات وتنمية التعاون والشراكة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيدة الوزيرة.

تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

كلما سمعنا منكم مع كل الأسف، الأسئلة ديالنا ما واجبتناش عليها، داك الشي اللي كنا كنتظروا تعطيونا وتكاتبونا عليه صدق العكس، وربما سمعنا منك أمعالي الوزيرة تتقولي 20%، فسروها لينا ألاللة 20% كيف دايرة، حنا كنعرفوا 4% وشوف تشوف، بالقلم أو نقول20% أعطني التفاصيل ديالها، فينا هي هاد 20%؟

احنا تنعرفوا معالي الوزيرة 1K=1000w، فين وصلنا حنا شي1000W ألاللة؟ الله يهديكم.

راه إلا جينا نشوفوا فالعالم القروي، مغاديش نمشيوا بعيد، أن هاد الطاقة متتعطيهمش حتى زوج ديال البولات، كاين فالعالم القروي الناس اللي عندهم براكة زريبة ودخلوا ليها هاذ الطاقة الشمسية، عندهم 6 ديال الدراري، 4 ديال دراري، الشمع تيضوي حسن منها، حيدنا من هاد الطاقة وجابوا ليهم الضوء.

الضوء، واش فخباركم ريضال آش دايرة فالعالم القروي؟ خلي داخل البلاد، ولاللة راه اللي عندها زريبة تتخلص 600-700 درهم ديال الضوء بلا الماء، الماء راه تيسقيوه غير من البير، علاه هاذ العالم القروي اللي غادي يخلص 600-700 درهم ديال الضوء منين غادي تجيه؟ هو يالله تيتكافي مع الحرث ويالله تيتكافي مع وليداتهم باش يوجدوا ليهم ما ياكلوا ينوضوا يخلصوا 700-800 درهم في الشهر ديال الضوء، راه أشنا هي الأسباب؟ لأن القانون لي تعطى هاذ السنة ديال هاد المشروع للحكومة لحد الآن باقي ما توصلنا به، ما زال معرفنا فين مشي هذا القانون.

فاحنا كفريق الحركة الشعبية طلبنا منكم أمعالي الوزيرة، وأنت حاضرة معانا، باش يجتمعوا معكم لدراسة هاذ البرنامج وما واجبتناش، معطيتنا وقت السيدة الوزيرة، أنا بالنسبة لي تنبغي نزيد نقول لكم على أنه حنا معندناش البترول، معندناش الطاقة باش ناخذوا البترول، ولكن الاقتصاد ديال البلاد هو الكهرباء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار على التدخل.

الكلمة لك السيدة الوزيرة في إطار التعقيب، تفضل.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا: اللي قلت هو أن اليوم الطاقات المتجددة عندنا MW110 متواجدة في المغرب اللي تبنات ما بين 2000 و2007، واليوم كاين مخطط باش غادي يوجد إنشاء الله MW1000 فأفق 2012، الطاقات المتجددة اليوم كتمثل 4% فالإنتاج الطاقي، وقلت هاذ المساهمة غتوصل إلى 10% في أفق 2012، ما قلتش 20% ولا 12%.

ثانيا: الفريق ما عمرو ما طلب الطاقات المتجددة، وحنا مستعدين نتلاقاو مع أي فريق وأي حزب باش ناقشوا السياسة، والسياسة الطاقية ديال هاد القطاع راه فتحت الإنجاز وإنشاء الله غادي تكون موجودة في آخر شهر ماي وغادي يكون عليها تقديمات، وكتاخذ بعين الاعتبار جميع الوسائل ديال تنويع المصادر وديال تطوير الطاقات المتجددة وديال الجانب القانوني ديال الكهرباء وديال الطاقات المتجددة، باش يدخلوا في إطار الإنجاز إنشاء الله، وهادو برامج كنعلنوا عليهم بصفة مستعجلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع التربية الوطنية، وعددها سبعة، خمسة منها تتناول موضوع ميثاق التربية والتكوين، ونظرا لوحدة الموضوع نستأذن المجلس الموقر بالاستماع أولا لعروض السادة المستشارين وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

شكرا السادة المستشارين،

إذن السؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول "حصيلة عشرية إصلاح نظام التربية والتكوين"، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، عبد الله خنوفا، لحسن أمزوغ، عبد الحميد السعداوي، بوسلهام بيتة، محمد فضيلي، عبد الحميد البوجادي، أولعيد الرداد، أحمد الإدريسي، محمد الدواجي، محمد عدال، سفيان القرطاوي، محمد الكبوري، سعيد التدلاوي، عبد اللطيف اسطمبولي، علي آيت الموذن، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال ديالنا كنا وجهناه للسيد الوزير الأول، على اعتبار أن ميدان التربية والتكوين من خلال الوثائق اللي وضعناها وخصوصا ميثاق التربية والتكوين كان يهم جميع مكونات المجتمع المغربي، وبالتالي فهو يهم الحكومة ككل ولم يعد يهم فقط وزير التعليم، انطلاقا من هاد المبادئ، فإذا حنا نعتقد على أن هذا الميدان يجب أن يحظى بأولوية قصوى من طرف الحكومة بأكملها حتى يكون وزير المكلف بالقطاع له على من يعتمد.

هذا من جهة، من جهة أخرى أثناء التصريح الحكومي للوزير الأول في شهر أكتوبر من2007، كنا قلنا للسيد الوزير الأول الذي أكد على أن هناك عددا من النواقص التي منعت والتي أثرت على تنفيذ إصلاح المنظومة التربوية للبلاد، قلنا له في ذلك الوقت غادي نعطيوك الوقت الكافي 4 شهور، 5 شهور، 6 شهور، ولكن سنعود بسؤال لنضع من جديد:

النقطة الأولى: ما هي الإستراتجية الجديدة الآن لتنفيذ ما جاء في مضمون الإصلاح بأكمله؟

هل وصلنا إلى المشاكل التي منعت من الوصول للأهداف التي كانت مخططة بالتواريخ وبالمواضيع؟

فإذن المطلوب الآن هو أن نقف على هاد القضية، هل وصلنا للإطلاع ولمعرفة الأسباب الحقيقية أكانت مادية أم بشرية أم سياسية أم غيرها، والتي منعت المجتمع المغربي من أن يلج التكوين والتربية المبتغاة لأبنائه؟

النقطة الثانية: هي حول الخطة التي ستضعها الحكومة لاستدراك ما ضاع من الوقت علما أنه الميثاق حدد العشرية، والعشرية حنا في الأخير ديالها ما بقى فيها والو، وما تنظنش أننا وصلنا حتى 40% مما كان مقررا، وأتمنى ألا أسمع أننا في إطار إصلاح الإصلاح فسيكون ذلك مضرا بالبلد، وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الثاني في نفس الموضوع حول أسباب تراجع مجال التربية والتكوين ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، عبد السلام الودي، المهدي زركو، عبد الصمد عرشان، محمد برطني، حسن زهير، محمد تاضومانت، الحاج الطاهري، سعيد كمال، عبد الرحيم الكوبابي، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن زهير:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

يعيش مجال التربية والتكوين ببلادنا عدة مطبات ومشاكل أثرت بشكل سلبي على مردودية هذا القطاع الحيوي الهام رغم المجهودات التي بذلت من أجل الارتقاء بالعملية التعليمية، كان على رأسها البرنامج الوطني للإصلاح المتمثل في عشرية ميثاق التربية والتكوين، الذي كان الهدف منه النهوض بمستوى التربية والتكوين وتغلبه على مختلف المشاكل التي تنخر الجسد التعليمي ببلادنا: كالإكتضاض والهذر المدرسي وعدم ملائمة منظومة التكوين لمتطلبات سوق الشغل وغيرها من المشاكل.

لكن، ونحن نشرف على نهاية عشرية تطبيق ميثاق التربية والتعليم والقوانين التطبيقية التي صادق عليها البرلمان، يتبين أن الحصيلة لا تعكس دائما تماما حجم الإنفاقات التي يحظى بها هذا القطاع الذي يلتهم قرابة 26% من الميزانية العامة.

لهذا، فإننا نساء لكم السيد الوزير عن الأسباب الكامنة وراء هذا التراجع؟ وهل من إجراءات وتدابير من أجل إنقاذ قطاع التربية والتكوين ببلادنا؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الثالث في نفس الموضوع حول تقييم ميثاق التربية والتكوين، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد بلفيل، فوزي بن علال، محمد كريمن، مصطفي القاسمي، خديجة الزومي، محمد كافي الشراط، تيتنى علوي، عبد العزيز العزابي، محمد العربي القباج، تفضلي الأستاذة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

بعد الميثاق، ميثاق التربية والتكوين، لا بد أن نقوم بعملية التقييم حتى لا نضيع في مواثيق أخرى دون أن نحدد ما كان يجب أن يكون ولا بد أن نضع النقط فوق الحروف.

والآن يجري نقاش وطني في هذا الموضوع، إلا أن مجلس المستشارين غير منخرط ولم يستدعى للإدلاء برأيه في ميثاق التربية والتكوين الذي أسفر حسب المعطيات الصحفية على أنه ميثاق لم يأتي بأكله على الإطلاق.

لذا نطلب منكم السيد الوزير أن تقدموا أمام مجلسنا المعطيات الأولية للدراسات الجارية حول هذه الحصيلة، وكذا لا بد وأن تحددوا الإستراتيجية التي تنوي الحكومة اعتمادها لإصلاح نظامنا التعليمي وجعله في مستوى الرهانات المطروحة على بلادنا، سيما السيد الوزير، أنه لا يمكننا أن نتحدث عن أي تقدم وعن أي تنمية في تغييب المنظومة التعليمية والتعلمية التي أصبحت تطرحنا في أسافل الترتيبات الدولية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

نمر إلى السؤال الرابع في نفس الموضوع حول نتائج ميثاق التربية والتكوين، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الغازي الغرارية، أحمد الجغيري، الحسين الحداوي، الحبيب زويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل حماد، محمد جبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد النماوي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

صادق البرلمان بالإجماع عن كل القوانين التي ارتبطت بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، كما تم الإعلان عن عشرية التربية الوطنية 2000-2010، إلا وأننا ونحن على مشارف انتهاء هذه العشرية عاد النقاش حول التعليم في بلادنا إلى نقطة الصفر، بل ما تحت الصفر، خصوصا بعد التقرير الدولي حول أوضاع التعليم بشمال إفريقيا والشرق الأوسط والذي صنف المغرب ضمن المراتب الأخيرة.

كما قدم مستشار صاحب الجلالة تقريرا أعده المجلس الأعلى حول الحالة الراهنة للمنظومة الوطنية حول التربية والتكوين، وقد أكد هذا التقرير على حقيقة أساسية وهي أن الإصلاحات المعلنة في الميثاق لم تجسد إلى حد الآن، وليس لها أثر ملموس في الفضاءات التعليمية بسبب عدم تمكن نظامنا التعليمي من تجاوز الإختلالات البنيوية.

فواقع التعليم يحمل صورة سوداء فيما يتعلق بالجودة والارتباط بسوق العمل، كما أكد التقرير أن هناك مناحي العجز والتعثر في المنظومة التعليمية بشكل عام وأن هناك شعور لدى المتعلمين والفاعلين في القطاع بفقدان الثقة بخصوص تأمين مستقبل المتعلمين، بالإضافة إلى المؤشرات المخيفة والخطيرة فيما يخص الهذر والشواهد الطبية والتعليم الأولي: التكرار، الجودة، الغيابات، وضعية البنايات، الداخليات، دور الطالبات إلى غير ذلك.

والشيء الوحيد الذي يمكن تسجيله نسبيا وبشكل محتشم هو ما تحقق في اللامركزية، إلا أن ذلك لا يحقق الأهداف المرسومة في الميثاق، حيث أن الوزارة لا زالت تحتفظ بعدة صلاحيات كان من المفروض والمقرر تفويضها إلى المصالح الجهوية والإقليمية كتدبير الموارد البشرية وتدبير الممتلكات.

وهذا بالإضافة إلي عدم الالتزام بالقانون 07.00 والذي تنص مادته الخامسة صراحة على عقد المجالس الإدارية للأكاديميات مرتين في السنة على الأقل، فإذا كان يتعذر عليكم ذلك السيد الوزير المحترم، فلماذا لم تفكروا في تعديل هذا القانون؟

والآن بدأ الحديث عن مخطط استعجالي للوزارة لإصلاح التعليم في ثلاث سنوات، وهذا ما يعني أن الحكومة عجزت خلال الثماني سنوات الأخيرة عن تفعيل مقتضيات الميثاق وبلوغ أهدافه، سواء تعلق الأمر بالتعليم النظامي أو بالتعليم غير النظامي وكذا التعليم الخصوصي.

لهذا فتساؤلاتنا نطرحها كما يلي:

أين وصل تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين في نظركم؟ ماذا أنجز؟ ما هي الأمور التي لم يتم إنجازها؟

لماذا فشلت الحكومة في تطبيق هذا الميثاق؟

وإذا كانت الحكومة قد عجزت عن تحقيق الإصلاح خلال ثمان سنوات، كيف ستتداركون ذلك خلال ثلاث سنوات المقبلة؟

والتساؤل الأخير، السيد الوزير المحترم: ألم يحن الوقت لتكون فيه الحكومة جريئة وتعلن فشلها صراحة في هذا القطاع؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الشفوي الخامس والأخير في نفس الموضوع، حول سبل الارتقاء بالمدرسة العمومية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طريبش، أحمد الكور، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، عبد القادر البريكي، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، الميلودي عفوت، ميلود ناصر، العربي الهرامي، محمد أبو الخدادي، محمد البطاح، مولاي إدريس العلوي الحسني، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

إخواني المحترمين،

إذا كانت المنظومة التعليمية تحتل موقعا متميزا من بين القضايا الاجتماعية، حيث تلتهم ميزانية ضخمة هي الأولى في هرم الميزانية العامة، ولكون المدرسة العمومية إحدى الواجهات الأساسية التي يقع التركيز عليها حين الحديث على المسألة التعليمية.

وفي هذا الإطار، فإنه لا يمكن تصور أي إصلاح حقيقي للمدرسة باعتبارها فضاء للتربية والتكوين، حيث نجد الميثاق الوطني أعطى عناية

خاصة لتجديد المدرسة بهدف الوصول إلى مدرسة جديدة متعددة الأساليب تدخل سوق المنافسة.

إلا أن هذا السؤال المطروح ونحن على بعد سنوات من تطبيق الميثاق: هل استطاعت الحكومة أن ترقى بالمدرسة العمومية إلى المستوى المطلوب وإلى الطموحات التي عبر عنها الميثاق؟ خصوصا وأننا نفاجأ بتقرير أممي يجعلنا في مرتبة متأخرة في... تستدعي من الحكومة تدخل عاجل لإصلاح المنظومة التعليمية.

السيد الوزير، أمام هذا الفشل، ما هي سبل الارتقاء بالمدرسة العمومية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، أرجوكم تفضلوا إلى المنصة للجواب على الأسئلة.

السيد أحمد اخشيشن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

أولا بغيت نشكر كل السيدات والسادة المستشارين اللي طرحوا هاد الأسئلة اللي سمحت لنا باش نشكلوا من خلال المضمون ديالها الموحد في سؤال محوري، اللي بدون شك أن الظرفية اللي احنا فيها الآن بالنسبة لتاريخ المنظومة التربوية الوطنية كيسمح فعلا باش يمكن لينا نتطرقوا إلى واحد العدد ديال القضايا، من خلال المعطيات يمكن تعطي إضافات بالمقارنة مع ما يمكن التداول حوله خلال الأيام القليلة الماضية والأسابيع القليلة الماضية حول أوضاع المدرسة المغربية.

بغيت نقول كذلك بأن هاذ النقاش كيجي في ظرفية خاصة جدا، وهي بكل المقاييس أعتقد بأنها تاريخية بالنسبة للمدرسة المغربية، على اعتبار كيف ما ذكروا بعض السادة المستشارين فالأسئلة ديالهم، أنه خلال الأيام القليلة الماضية تم تقديم وثيقة أساسية جدا بالنسبة لتاريخ المدرسة المغربية اللي هو تقرير المجلس الأعلى للتعليم، لماذا هذا القوس بغيت نفتحو؟ لأنه أساسي جدا وغادي يساعدنا مستقبلا في تنظيم النقاش حول المدرسة المغربية بشكل أكثر هدوء وهذا هو اللي محتاجة ليه المدرسة، لماذا؟

لأن هذا التقرير أولا هو منتوج ديال المؤسسة دستورية وبالتالي فكل الفرقاء بما فيها المجلس الموقر، المشاركين بشكل مباشر وعضوي في تفعيل مقتضيات الظهير اللي كيأطرها، من ضمن هذه المقتضيات: ضرورة إنتاج قراءة موضوعية حول واقع المدرسة المغربية.

وهذا التقرير كيتسم كذلك، وأعتقد أن السيدات والسادة المستشارين اللي أتاحت لهم الفرصة كذلك للإطلاع عليه، كيتسم بكثير من الفضائل من ضمنها:

- أنها قراءة مستفيضة وموضوعية وبدون محاذاة لواقع المدرسة؛

- والمسألة الثانية: هو أنه أفضى فعلا بأن المجلس من طبيعته ومن طبيعة التشكيلة ديالو ومن طبيعة العمل ديالو، من المفروض فيه أنه يتطور إلى أن يصبح قوة اقتراحيه فعلية، وهذا ما تم خلال هذا التقرير اللي ما فيهش فقط تشخيص الأوضاع ديال المدرسة المغربية، ولكن فيه كذلك وبالأساس جملة من الاقتراحات اللي غادي يسمح إذا ما تم تفعيلها للنهوض بأوضاع المدرسة.

هذا فيما يرتبط فقط بالسياق ديال هذا النقاش، وللتذكير فقط أن جملة ديال المبادرات في سياق تقديم هذا التقرير سيتم تفعيلها خلال الأيام القليلة المقبلة على المستويات الجهوية والمحلية والإقليمية لتنظيم نقاش واسع داخل المنظومة التربوية حول المعطيات لجمع التقرير، واللي غادي نسرد البعض منها في خلال هذا التدخل.

-المسألة الثالثة: هو أن مني كنتكلمو على المدرسة المغربية كيف ما جاء فالتدخلات كلها، كتستحضرو كلنا أن أمامنا مرجعية إستراتجية تم الاتفاق حولها اللي هي ميثاق التربية والتكوين.

من هذا المنطلق، الميثاق يشكل أفق إستراتيجي تم اعتماد المكونات ديالو بصيغ توافقية وجماعية، وهذا هو المنطلق ديال الإصلاح، اللي جعل أن الميثاق عنده قوة رغم كل الإختلالات التي كتعيشها المنظومة، كنستحضروه في كل تدخلاتنا هو كونه أتى في ظرفية معينة من تاريخ المدرسة المغربية بمنظور توافقي ولكن باجتهاد جماعي.

الاختيارات اللي جابها الميثاق لا زالت قائمة، أنا قلتها فالبداية ديال تولي المسؤولية بالنسبة للقطاع وكنعاود نؤكدها الآن، الموضوع ما شي هو موضوع اختيارات بالنسبة للمدرسة المغربية، الموضوع هو تفعيل هاد اختيارات وهذا هو اللي غادي نرجع ليه كذلك في تفاصيل .

- المسالة التالية: الميثاق حدد سقف زمني اللي هو العشرية، حنا الآن في السنة الثامنة ديال العشرية، أمامنا سنتين سنخصصها ليس فقط لاستكمال أوراش الإصلاح ولكن أساسا كذلك للقيام بعملية تقييم موضوعي ومدقق لكل الأوراش اللي فتحها الإصلاح، وهاذ الشيء راه بدينا فيه.

وطبعا غادي يكون عندنا موعد في نهاية العشرية للوقوف بشكل جلي حول ماذا أتى به الإصلاح؟ ماذا أتى به الميثاق؟ طبعا بدون شك غادي يكون هناك زمن ما بعد الإصلاح، وهاد الزمن ما بعد الإصلاح يمكن ينفتح في إطار توافق آخر، كيف يمكن لينا نستمروا في نفس الاختيارات، هادي التخمينات هي اللي غادي تبين لينا، وبدون شك غادي تتاح الفرصة كذلك باش نتناقشوا فيها.

الآن ماذا تم إنجازه في ظل زمن الإصلاح أي في ظل هاد السبع سنوات الأخيرة من تفعيل الميثاق؟ طبعا ما غندخلشاي في كثير من التفاصيل، ولكن غادي نعطي بعض رؤوس الأقلام:
فتصوري، وهادي كل التقارير اللي كتتوفروا عليها الآن، عندنا ثلاث أمور أساسية تم إنجازها:

- أولها: أنه الآن نقدروا نقولوا بأننا أمام التفعيل ديال شعار "دمقرطة الولوج للتعليم في وجه كل المغاربة" هذا كاين، علاش كنذكر هاذ القضية، طبعا النسب كيعرفها الجميع، حنا الآن بالنسبة للسن ديال 6 سنوات إلى 11سنة أمام نسبة التمدرس تناهز95%، مللي كنقولوا 95% هذا مكيعنيش بأنها 95% في تراب المغرب كله، كاينة تفاوتات كبيرة، مازال عندنا جماعات نسب التمرس فيها تراوح 80%.

لكن بشكل عام نقدروا نقولوا أولاد المغاربة اللي بغاوا كلهم يدخلوا إلى المدرسة كيلقاوا كيفاش يدخلوا للمدرسة، هذا في تصوري مسألة أساسية، لماذا؟ لأن أولا سمحت بتقليص الفوارق ما بين الجنسين حنا هاد الشي كنعرفوه، مثلا في نهاية التسعينات أنه نسبة كبيرة ديال البنات ماكانوش كيدخلوا للمدرسة، سمحت كذلك بتقليص الفوارق بين المدينة وبين البادية، على اعتبار أن الآن النسب طبعا فيها تفاوت كيف ما قلت ما بين المناطق والجماعات، ولكن بشكل عام هاذ النسب تم تقليصها .

وهاذ القضية أساسية إلى استرجعنا حنا، اللي في كثير من تصوراتنا كنعاودوا نرجعوا للمدرسة كيف كانت في السابق، بأن إلى حدود سنة الثمانينات المدرسة اللي طبعا بشكل واحد النوع من النوستالجيا كنعاود نستحضروها، كانت لا تهم إلا ثلث أطفال المغاربة، المدرسة ديال الثمانينات وديال السبعينات وديال ما قبل ما كانشاي شأن كيهم أولاد المغاربة كلهم، فهذا هو اللي كيفسر كذلك جزء كبير من واحد العدد ديال الملاحظات اللي كيتم الإثارة ديالها.

والاعتبار كذلك اللي كان في ديك الوقت موضوعي بواحد المعنى، أن المدرسة كان الغرض منها هو تجديد النخب اللي محتاجها الدولة وإنتاج اليد العاملة المؤهلة اللي محتاجها الاقتصاد الحديث.

- المسألة الثانية: اللي بدون شك أنها من المكتسبات الأساسية ديال الميثاق، واللي أشار ليها السيد المستشار، هو أن الآن من القطاعات ديال العمل الجماعي اللي فيها اللامركزية فعلية هو القطاع ديال التعليم، كاين عندنا جوج ديال المؤسسات كيعرفها الجميع بالأكاديميات من جهة بالنسبة للتعليم المدرسي والجامعات بالنسبة للتعليم العالي اللي عندها صلاحيات، طبعا لا زالت لا ترقى إلى حدود اللي كان حددها الميثاق كسقف، ولا زالت لا ترقى للمتطلبات اللي الآن حنا واقفين عليها.

ومن ضمنها بالأساس أننا لا زلنا لم نتوصل بعد إلى إمكانية تصريف مبدأ أساسي في هذا التصور حول اللامركزية اللي هو تدبير الموارد البشرية، لاعتبارات كيعرفها الجميع، أننا ما غاديش يمكن لينا نمشيوا في هذا النفق اللامركزي ديال تدبير الموارد البشرية غير على مستوى التعليم إذا ما كانش هناك توافق على مستوى الوظيفة العمومية، وهذا نقاش غادي يجي فيه بدون شك أخد ورد خلال الأسابيع وخلال السنوات المقبلة.

لكن بدون شك ما غاديش يمكن يكون هناك تفعيل مجدي للامركزية على مستو
المنظومة بهاذ المستوى من التعقيد إذا ما كانش هناك تدبير لامركزي ديال الموارد البشرية.

- ثالثا: بدون شك كذلك أن الإنجاز الثالث اللي هو كذلك أساسي، هو أننا الآن بعد سبع سنوات توصلنا إلى إرساء هندسة بيداغوجية عندها مقومات حديثة، ما كيعنيش أنها كلها حديثة، لكن الآن عندنا نظام تعليمي يوازي، على مستوى الهندسة ديالو أي على مستوى كيفاش هو منظم بشكل عام، الأنظمة الحديثة اللي كيمكن نلقاوها في أوربا أو اللي كيمكن نلقاوها في آسيا، هذا لا يعني طبعا بأن نجاعة هذه المنظومة توازي نجاعة المنظومات اللي كاينة في العالم.

هذا بشكل عام اللي يمكن نذكروه بشكل مستعجل فيما يرتبط بالمحاور الأساسية ديال الإنجازات اللي يمكن نتكاوا عليها، لكن وراء هاذ الإنجازات هناك اختلالات هيكلية، هاد الإختلالات ما غديش نذكر بها كلها، لكن غادي نذكر بما هو أساسي منها لأنه هو اللي كنواجهوه اليوم كمعضلات فعلية يجب التغلب عليها في الأفق المنظور كيفما حدده البرنامج الإستعجالي.

الإختلالات غادي نسرد منها ستة، اللي هي في تصوري فالإطار اللي حنا فيه بالنسبة للناس اللي كيشتغلوا فالإنتاج ديال القوانين وفالتشريع وفي تدبير الشأن المحلي والشؤون القطاعية من القضايا الأساسية:

- أولها: ظاهرة الهذر المدرسي، احنا الآن في المغرب على مستوى الأرقام اللي عندنا، اللي هو مثلا بالنسبة للحدود ديال التعليم الإلزامي اللي هو حتى 15 سنة، المدرسة المغربية كتفقد سنويا حوالي 350 ألف طفل كيخرجوا من المدرسة قبل سن 15 سنة، هادي معضلة كبيرة، لماذا؟ ما غاديش ندخلوا في التفاصيل لأن الإطار ما كيسمحشاي، ولكن خصنا نعرفوا بأنا ما دمنا في هذا النسق ديال الإنتاج، كميات تعد بالآلاف ديال الأطفال اللي متملكينش بالمقدرات الدراسية الفعلية، هذا كيعني بأنه كيبقاوا دائما آيلين إلى العودة إلى الأمية.

وبالتالي المجهودات اللي كتم في إطار آخر اللي هو محاربة الأمية، إعادة التأهيل وما إلى ذلك، غتبقى دائما كستنزف طاقات أخرى وغتولي مكلفة ضعفي الكلفة ديال التمدرس والتكلفة محاربة الأمية من جهة ثانية.

هاد الظاهرة تتفاحل فواحد المرحلة بعينها، اللي هو الانتقال من الابتدائي للإعدادي، لاعتبارات اللي أعتقد أن السيدات والسادة المستشارين كيعرفوها، وكتمس بالذات وبالضرورة وبالأساس الفتاة القروية

اللي كتنتقل من هذه المرحلة لمرحلة الإعدادي، لاعتبارات ديال عدم تواجد ما فيه الكفاية ديال العرض على المستوى الإعدادي بالنسبة للفضاءات القروية.

- الاختلال الثاني: مرتبط طبعا في جزء منه بالهذر وهو نسب التكرار، هذه المسألة ديال التكرار باش يكونوا السيدات والسادة المستشارين في صورة واضحة حول الموضوع، طبعا حنا مني كنقدموا المعطيات كنقولوا بأن نسب التكرار تتراجع، وفعلا تتراجع، لكن إلى حدود الآن النسب تتراوح بين 15 و20% من التكرار حسب الأسلاك.

خصنا نعرفوا بأن هاد الظاهرة بالنسبة للمنظومات التربوية الحديثة، نخذوا بريطانيا مثلا التكرار كظاهرة ممنوعة بموجب القانون، يعني ماشي طبيعي إطلاقا أن التلميذ كيقرى في ظروف عادية أنه يكرر، فمدام عندنا ولو نسبة ديال 5% ديال التلاميذ كيكرروا هذا كيعني حتى على مستوى التكلفة الجماعية اللي كنتحملوا أننا كنخلصوا جوج دالمرات باش نكونوا إنسان، اللي من المفروض كون درنا عملنا في ظروف جيدة ووفرنا الشروط الكاملة، أنه الشروط العادية ديال التمدرس أنه ما يتمش فيها التكرار، ما غندخلشاي في التفاصيل ديال التكرار وما يفصله، هذا فيه كذلك حتى هو نقاش.

- المعطي الثالث: اللي هو نتاج ديال هادو بجوج طبعا، وهو أن معدل التمدرس عندنا حنا، أي l'espérance de vie scolaire إلى دخلنا الطفل إلى المدرسة، شحال المعدل اللي يمكن له يستمر في الدراسة لا زال في حدود 5 سنوات، ماشي أكثر من 5 سنين، لأن معدل التلميذ عادي في المنظومة التربوية المغربية أنه ما كيكملش الابتدائي.

المعطى الرابع: وهو عدم القدرة رغم كل ما تم من محاولات لإعادة تنظيم داخلي، عدم القدرة على التحكم في التدفقات بين المسالك، أي ما زالت المنظومة ديالنا تنتج في نسب كبيرة جدا في التخصصات المرتبطة بالمسالك الأدبية على خلاف المسالك العلمية، وهذا عنده واحد العدد ديال المخلفات فيما يرتبط بالأفاق ديال التكوين.

- وطبعا المعطى ما قبل الأخير، وهو أن نتاج ديال هذا في حدود اليوم اللي هو 2008 لا زالت في تعداد الطلبة المسجلين في الجامعة المغربية، 70% من الطلبة يتمركزون في كلية الآداب وكلية الحقوق.

- وطبعا المعطى الأخير، وهو أن البنيات كفضاءات استقبال ديال المتمدرسين اللي هي المدرسة، مللي كنوقفوا على الحلقة الأضعف فيها اللي هي المدرسة فالعالم القروي، وكنشوفوا ما هي طبيعة البنيات ديال المدرسة القروية؟ كنوجدوا بأن 70% في المدارس القروية، أي 75% مدارس مافيهاش الماء، 60% ما فيهاش الإنارة، و80% ما فيهاش المراحيض، وهذا طبعا كلنا كنعرفوا أشنو اللي يمكن يكون ليه كانعكاسات على الفعل التربوي أي على الحياة اليومية ديال المتمدرس و ديال المعلم.

طبعا هذه البعض من الإختلالات اللي بدون شك السيدات والسادة المستشارين كيستحضروا الإختلالات الأخرى، لكن هدي الإختلالات الهيكلية الكبرى التي تحيل على تفسير أو على المعطيات ديال التفسير اللي غادي نحاول نسرد الآن، طبعا كيفاش وصلنا إلى هذا الوضع؟

هذا الوضع وصلنا لو رغم كيف ما ذكرت، الميثاق تم استصداره وفق منهجية اللي هي: منهجية ديال الاجتهاد الجماعي ومنهجية ديال التوافق ومنهجية ديال الإجماع فيما يرتبط باستصدار القوانين المطبقة للميثاق.

كل القوانين التي تم سنها فيما يرتبط بالميثاق تمت وفق مقاربة ديال الإجماع، على اعتبار أن هديك الوثيقة تم الصياغة ديالها كانت فعلا بشكل الأفق الأرقى اللي كيمكن للمغرب فهداك الوقت يطمح له فيما يرتبط بالمدرسة، إذن غادي يمكن إلى أتاحت الفرصة نعطي بعض المقومات فالتعقيب فيما يرتبط بالمحاور الأساسية للخطة الاستعجالية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مرون:

نقطة استعجالية الله يخليك، أريد توضيحا على ما أريد، قلت وضعت سؤالا لم أتوصل بالجواب.

أولا: لأن الوزير من خلال الوقت لم أتمكن أن يصل إليه وهي الخطة الاستعجالية، أولا.

ثانيا: أنا لم أعقب بعد، لأن السيد الرئيس مر لزميلي الذي يتبعني، فأنا أقول لم أسمع جوابا حتى أعقب، حنا كمعارضة كنقولوا للوزير بركة، ولكن بما أن الموضوع يهم المغاربة وهو فالعمق ديالنا خصوا يكمل.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

غير فقط بغيت نذكر بأن القضايا، كيف ما ذكر السيد المستشار عن صدق، القضايا ديال المدرسة كتستوجب أننا نتناقشوا فيها بعمق ونتناقشوا بتفصيل ونتناقشوها بهاذ الروح اللي هي سائدة داخل القبة أي بدون مزايدة، وأنا عارف بأن السيدات والسادة المستشارين صادقين في طرح أسئلة بهذا النوع من الحزم.

اللي بغيت فقط نقول باستعجال هو أن طبعا مرجعتشاي للتفسير أشنو هي الأسباب والمسببات؟ اللي بغيت نقول هو أنه خلال الأسابيع والأشهر الماضية تم الاشتغال مع طبعا كل المكونات ديال المنظومة وخارج المنظومة مع كل الخبرات المتوفرة حول الخطة، ما عرفتش علاش تسمات

خطة إستعجالية؟ بدون شك أن البرنامج الحكومي فالوقت ديال الصياغة ديالو كان كيتصور بأنه غتكون خطة إستعجالية .

في واقع الأمر هي خطة غادي تكون على امتداد الولاية التشريعية بكاملها، وغادي تكون الغرض منها هو محاولة إعطاء نفس جديد للإصلاح، النفس الجديد للإصلاح بخلافة أساسية من خلال الإختلالات اللي ذكرت تبين بما لا يدع مجالا للشك أن الإصلاح وقف في باب المؤسسة المدرسية، ما دخلش للمؤسسة وما دخلش للقسم، وبالتالي الخطة كلها هو محاولة استدراك هذا الخصاص، حول خمسة ديال المحاور غادي نذكرهم باستعجال:

المحور الأول: هو إعادة تركيز الاهتمام على التعليم الإلزامي أي عندنا شي حاجة اسمها إلزامية التمدرس إلى حدود 15 سنة، يجب أن نشتغل في أفق الأربع سنوات المقبلة حتى تكون هذه الإلزامية واقعا فعليا بالنسبة لكل طفل مغربي، وهذا طبعا ما غاديش ندخلوا في التفاصيل، بما فيها طبعا إعادة التركيز حول القضايا الأساسية اللي هي القراءة والكتابة والحساب والتمرس على التكنولوجيا الحديثة فيما يرتبط بالسلك ديال الابتدائي.

المحور الثاني: وهو التطبيق المنهجي للمقاربة التصاعدية في التخطيط، أي أن بدل ما نبقاوا كنشتغلوا كيف كنا كنشتغلوا فيه إلى حدود الآن، أي أننا كنخططوا من الرباط ومن بعد في الجهة ومن بعد في الإقليم ومن بعد في المدارس، غادي نوقعوا منظومة جديدة اللي كتنطلق من الجماعة كمكون أساسي في التخطيط للشؤون التربوية ولقضايا المدرسة.

المحور الثالث: وهو جعل المتعلم واحتياجات المتعلم في قلب الإصلاح، أي أن التفكير بسيط جدا، أشنو محتاجين ليه باش نقريوا؟ محتاجين للطابلو، محتاجين للكراسة، محتاجين لواحد العدد ديال الأدوات، هاذ الشي خصو يكون متوفر عاد نبداو كنتكلموا على شي حاجة أخرى، إلى ما كانش متوفر ما غاديش نتكلموا على التعليم.

المحور الرابع: وهو العمل على تدليل اللي كنسميوه حنا الإكراهات الخارجة عن المسؤولية المباشرة للمدرسة عبر التصدي لواحد عدد من العوائق، من ضمنها أعتقد السادة والسيدات اللي عندهم مسؤوليات على مستوى الجماعي، بداوا كيسمعوا بهاذ الكلام، بأننا عندنا مخطط فخلال هاد السنة إلى نهاية الصيف للارتقاء بالبناءات ديال المدرسة في العالم القروي.

الأرقام اللي ذكرتها ماشي كنذكرها باش نقول بأن راه كاين إرادة ديال شي واحد ما يربطشاي المدرسة بالماء، ولكن واقع الأمر هو هذا، أن مدارسنا في العالم القروي ما فيهاش الماء وما فيهاش الكهرباء وما فيهاش المراحيض، وما غديش يمكن لنا نتصوروا بأن أولادنا غادي يمكن لهم يقراو في هاد الوضعية.

في المخطط الإستعجالي أول الخطى ديالو وهو العمل على أن من هنا لنهاية السنة أي فبداية الدخول المدرسي، وهاذ الشي طبعا من المفروض غادي نشتغلوا عليه جميع كلنا، وهاذ الشيء راه دارت فيه مخططات على المستوى الإقليمي بتأكيد على الدور المركزي ديال المسؤولين على الجماعات المحلية، حتى نضمنوا أن الفضاءات كبناءات يتوفر فيها الشروط الأدنى لممارسة الفعل التربوي.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير.

إذن التعقيب تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا، لولا أهمية الموضوع لما أكدت على أن السيد الوزير يجب أن يكمل.

أعتقد على أنه عندنا جوج ديال الحوايج، عندنا الأطفال والمضمون وعندنا المجال، عندنا المدارس، الفضاءات.

السيد الوزير،

النقطة الأولى: واش الحكومة غادي تمشي معاكم باش تحط لكم الفلوس؟ راه المسألة ديال المالية، لأنه من نهار حطينا هاد الإصلاح كانت إشكالية ديال الفلوس، هادي النقطة الأولى.

النقطة الثانية: من بين المسائل اللي كانت علينا أن نخطط لها بسرعة بالإضافة للإلزامية هو بالطبع البرنامج ديال المدارس ديال النبوغ، كنتمناوا أنه بعض النواة تكون بدات.

النقطة الثالثة: القطاع العام عليه ضغط كبير ونادى القطاع الخاص ليساهم معه في أطر 20%، إلا أن الإشكالية التي نراها الآن جميع العراقيل توضع أمام هذا القطاع، فإلى ما وضعتوش بأيديكم بقوة لا مع اللي كيرخص ولا مع اللي كيتنازل على الأرض ولا مع اللي كيتحكم فجميع المسارات لبناء المؤسسة، لن تصلوا إلى هذا، وهذا يقين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم فريق الحركة الديمقراطية، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسن زهير:

شكرا السيد الوزير على جوابكم القيم والذي من خلاله تفهمنا مدى استيعابكم مند توليكم مهام هذه الوزارة بعمق المشاكل التي يعرفها قطاع التربية والتكوين.

وإذ ننوه بالتدابير التي عبرتم عن إتخادها مستقبلا من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي، فإننا نطالبكم بإيلاء العناية لمجال التربية الوطنية بالعالم القروي، الذي يشكو خصاصا كبيرا سواء من حيث المؤسسات التعليمية أو الموارد البشرية الكافية، وحتى المؤسسات الموجودة فإنها تعاني من التلاشي والنهب وغيرها من الممارسات التي لا تمت بصلة لنبل الرسالة التي تؤديها هذه المؤسسات، كما نثير انتباهكم إلى الاهتمام بالظروف الاجتماعية للعاملين بقطاع التربية الوطنية بالعالم القروي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم الفريق الاستقلالي، تفضل أستاذة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة السيد الوزير، تتحلون بجرأة كبيرة لتقولوا أن الإصلاح قد وقف عند باب المدرسة، والسؤال الذي يبقى مطروحا الآن: هل العملية التعلمية تكون خارج المدرسة؟ إذن الإصلاح لم يمس أي جزء من العملية التعليمية التعلمية، ثم كذلك نطلب أن تعقد لجنة التعليم للحديث في هذا الموضوع حتى يتسنى لنا أن نعطي معطيات حقيقية.

ثم كذلك إذا كان التكرار لا يسمح به في الظروف العادية ونحن نعيش في ظروف دائما استثنائية في التعليم، إذن فالتكرار واجب بل أصبح ضرورة، وإذا كانت المدرسة المغربية تخرج 70% من كلية الآداب والحقوق، هل يعني على أن الآداب والحقوق لا تحتوي على أية قيمة علمية؟ هذا سؤال، إذن لماذا المدرسة لا تستجيب لسوق الشغل.

إذن أنا أقول فشل التعليم لا يرجع إلى الحكومة الحالية بالطبع، هو تراكم حكومات كثيرة ولا فقط يحتاج إلي الميزانيات، لأن كانت ميزانيات كبيرة هدرت دائما في الإصلاحات الاستعجالية، إذن يجب أن نتحلى بروح الوطنية لكي نستطيع أن نستصلح هذا القطاع الذي لا يمكن بأية حال من الأحوال أن نتحدث عن تقدمنا وعن تنميتنا في غيابه.

لهذا السيد الوزير، لا زلت ألح عن ضرورة تفعيل الإستراتجيات، على ضرورة الإتيان بأهداف قابلة للأجرأة، إذن التفعيل والأجرأة وتحديد الآليات للوصول إلى الهدف ضرورة للحديث عن التعليم، كما أؤكد على ضرورة جمع لجنة التعليم لنقاش هذا الموضوع في هذا المستوى، ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة لكم في الفريق الدستوري، تفضل ألسي بركاع.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

في الحقيقة فحتى هاذ المرتبة -كما أشار السيد الزميل ديالي- المتدنية اللي شاروا ليها أكثر من تقرير دولي لا تشرفنا حقيقة، وحتى الإحصاءات والأرقام اللي أدلى بها السيد الوزير واللي كنلاحظو غير ما مرة فهي نشكك في حقيقتها ونشكك كذلك في مصداقيتها، نظرا لتضاربها من مصدر لآخر ونظرا لعدم اعتمادها على القوانين الإحصائية المعتمد عليها دوليا.

فاليوم يجب أن نقر جميعا، وخصوصا الحكومة أو الحكومات السابقة، على فشل هذه السياسة وفشل إعمال كل ما جاء في الميثاق، وهذا لا يسرنا، ونتمنى من الحكومة أن تأتي بخطة جريئة وقابلة للأجرأة وقابلة للتفعيل، وتكون حقيقة، يؤسفنا أن يقول السيد الوزير أن التعليم وقف أمام باب المدرسة ومسائل التعليم الإلزامي، فهذه الأمور كانت معروفة في البداية، ولذلك يجب أن تكون للحكومة الجرأة لتقديم سياسة واضحة ولتقديم سياسة قابلة للتنفيذ.

فالأماني نعرفها، وهذا جاءت به الحكومة غير ما مرة والحكومات السابقة في ميدان التغطية الصحية، في التشغيل، في التعليم وفي غيرها من المجالات، ونحن مستعدون كأحزاب، كبرلمان وغير ذلك لنتفاعل مع الخطة ولنتفاعل مع هذا الإصلاح.

ونتمنى أن يعقد السيد الوزير في القريب العاجل لقاءا مع السادة المستشارين في لجنة ديال التعليم لتدارس هته القضايا، لأنه لا يمكن لأي بلد أن يرتقي بدون أن يكون وبدون أن يلتفت إلى العنصر البشري وتعليمه وتكوينه، فهذا شيء أساسي لأنه ما غنذكرش المشاكل ديال التعليم، ولكن المشكل ماشي في نقل المعارف، المشكل هو في الكفاءات وفي الأطر وفي النخب، فما أحوجنا إلى النخب وما أحوجنا إلى الأطر للتنمية السيد الوزير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم التحالف الوطني، تفضل السيد طريبش.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يتعلق بالأجوبة الصادرة عن السيد وزير التربية الوطنية، ومن خلالها قدم لنا تشخيصا متكاملا عن عن النتائج والمراحل التي مر بها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وأنا أتفق مع المستشارة التي أشارت بأن فشل السياسة التعليمية ليس راجع بالأساس إلى هذه الحكومة بل إلى حكومات متتالية، لأنه هناك تراكم في مشاكل كثيرة ولم يتم معالجتها في الوقت اللي كانت خصها تعالج فيها، باش تكون الحكومة الآن تلقى واحد الفضاء آخر وتلقى واحد المجال آخر، باش يعني أنها تساير واحد المرحلة جديدة اللي يعني في الإصلاح واستكمال الإصلاح.

وبالخصوص أن هذا الميثاق اللي أشار ليه السيد الوزير بأنه ميثاق الأمة، وسمي بميثاق الأمة للتربية والتكوين لأن الأمة بالإجماع أجمعت على هذا الميثاق وقدمت وصادقت عليه وانتظرت تنفيذ وتطبيق هذا الميثاق.

هو حقيقة يعني مضمون هذا الميثاق، هو ميثاق نموذجي من حيث الشكل ومن حيث الأهداف، لكن السبب في الفشل يعني النتائج وهو ما تهيأتلوش الظروف وما تهيأتلوش التجهيزات الضرورية والوسائل التعليمية

الضرورية والمناسبة وما تهيأتلوش أيضا يعني التمويل اللي هو يكون كافي باش ينجح فهاد الإصلاح.

فيما يتعلق بالوزارة، كما يقول البعض بأنها وزارة مستهلكة ووزارة استهلاك، أقول لا، إن هذه الوزارة هي الوزارة الأولى في البلد وفي المغرب، لأنها هي المنتجة الأولى يعني للبشر وصنع البشر، وأن هذا الأستاذ وهذا المهندس وهذا الوزير وهاذ الناس اللي تعلموا، فين تعلموا؟ فالمدرسة الوطنية العمومية.

ولذلك يجب علينا أن ندافع عن هذه الوزارة، وتعتبر هي أم الوزارات، وتعتبر هي ست الوزارات لأنها تقدم لنا يعني تعتبر هي الرافعة الأساسية للتنمية والتقدم والتطور، ولذلك وجب علينا ولزاما علينا أن نتعاون من أجل إنجاح هذا الميثاق وذلك بتوفير يعني المصادر ديال التمويل وآليات جديدة ومتطورة.

هناك فقط غير سؤال اللي غادي نعطيه للسيد الوزير فيما يخص داك الدعم ديال الدولة اللي هو 80 مليار سنتيم اللي تيتعطي من أجل إصلاح المنظومة ديال التربية والتعليم، يعني كيفاش يكون تدبير هذا الدعم؟ ونتمناوا إنشاء الله يكون تدبيره محكم وتحطوا أيديكم على المشكل الحقيقي.

هناك واحد التقرير ديال البنك الدولي اللي صدر مؤخرا، وصنف المغرب في المرحلة الحادية عشرة من بين 14 دولة بعد جيبوتي والعراق ثم اليمن.

هناك سؤال، واش المدرسة الوطنية اللي هي رافعة الأساسية العمومية، واش يعني فاشلة أو يعني أساليب أخرى أو أنماط أخرى اللي هي فاشلة؟ ثم هناك السيد الوزير...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

هل من تعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

لا فقط مشي تعقيب، غير تأكيد بالنسبة لتدخل السيد المستشار حول جوج ديال المحاور اللي أساسية:

المسألة الأولى: اللي هو التركيز حول l'excellence اللي سماها هو، نلقاوا كذلك مسالك من أجل احتضان النخب داخل المدرسة، هذا كذلك وارد في المشروع.

والمسألة الثانية: طبعا كاين مقوم أساسي وكبير جدا يرتبط بوضع التعليم الخاص اللي حتى هو فيه واحد العديد ديال المقترحات، غادي يتم كيف ما طلبت السيدة المستشارة، تتاح لينا فرصة في القريب العاجل إنشاء الله باش نقدموها داخل لجنة التعليم هذه القضايا الاجتماعية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الآني السادس موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر، حول "ضعف البنية التحتية وتدبير الموارد البشرية"، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، محمد الزعيم، الحسين أكوجكال، محمد القندوسي، أحمد الرحموني، عبد العزيز جناح، سيدي محمد أخطور، محمد الرحموني، العربي خربوش، أحمد الشوفاني، حسن الغزوي، محمد صالح قميزة، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين على ضرورة اتخاذ عدد من التدابير لإصلاح منظومة التربية والتكوين، ومنها توفير البنيات التحتية القادرة على استيعاب عدد التلاميذ البالغين سن التمدرس وعلى التخفيف من الإكتضاض الذي تعرفه كلا من مؤسسات التعليم العمومي.

كما نص على تدابير تخص تأهيل الموارد البشرية من حيث التكوين والتحفيز، غير أن وضعية البنيات التحتية لم تتطور بشكل ملموس رغم ما بذل من جهود في هذا الإطار، مما جعل الإمكانيات المتوفرة حاليا عاجزة على مواكبة تزايد السكان فبالأحرى التخفيف من حدة الإكتضاض الذي يؤثر سلبيا على التحصيل الدراسي.

كما أن وزارة التربية الوطنية لم تبلور خطة متكاملة لتأهيل مواردها البشرية في أبعادها التربوية والتكوينية والمادية.

نساءل معاليكم عن برنامجكم في هذا الإطار على مدى القريب والمتوسط لتجاوز الوضعية الحالية للبنيات التحتية والموارد البشرية لمنظومتنا التعليمية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

فعلا هذا السؤال هو تكميل في جزء منه للتلخيص الذي تم تقديمه خلال الجواب على السؤال المحوري. طبعا السؤال فيه جوج ديال العناصر أساسية بالنسبة للعملية التربوية.

- العنصر الأساسي الأول: هو البنية التحتية
- والعنصر الثاني طبعا هو العنصر البشري.

بدون شك أن من ضمن الإختلالات التي تم الإشارة إليها وهو عدم ترجمة الطموح اللي كان ديال الميثاق فيما يرتبط بجملة من الموارد اللي كان من المفروض أنها تتوفر من أجل إنجاز الأوراش ديالو.

غادي نعطي فقط إشارة بالنسبة للأعداد اللي الآن كيتم استيعابها داخل منظومة التعليم المدرسي، مثلا حنا في حدود 6 مليون و500 ألف تلميذ، أي بزيادة تفوق مليون تلميذ بالنسبة للأعداد اللي كان كيستوعبها النظام التربوي المغربي في هذه الأسلاك في بداية الألفية، هذا كله وطبعا عنده ترجمة من حيث البنيات.

الآن حنا مقبلين خلال ثلاث سنوات المقبلة بالمقارنة مع الأعداد اللي تم استيعابها في هذه الفترة أننا نوجدوا حوالي ألف ثانوية إعدادية إضافية، هذا طبعا عنده تكلفة وعنده مرتبات أو انعكاسات على مستوى التدبير والتخطيط والتجهيز وما إلى ذلك.

نفس الشيء بالنسبة للموارد البشرية، الموارد البشرية الآن حنا في حدود المنظومة تستقطب ما يفوق 230 ألف متدخل مباشر فيما يرتبط بالعملية التربوية، طبعا التأهيل ديالها ماشي فقط فيه الشق ديال إعادة التأهيل المرتبط ببرامج التكوين المستمر، ولكن فيه كذلك وهذا حتى هو غادي يجي التفصيل ديالو في إطار الخطة الاستعجالية، مراجعة أساليب تكوين فالمسالك ديال التكوين الأساس.

على اعتبار أن الآن كنشتغلوا بمنظومة اللي من المفروض فيها أنها تجاوب على تحديات جديدة اللي كتفرضها المدرسة الحديثة، ولكن لا زالت تجاوب عليها بأساليب اللي هي الأساليب ديال الفترة السابقة غير الفترة اللي كنعيشوها الآن، بالإضافة لواحد العدد ديال المشاكل الأخرى الإضافية المترتبة على هذا الحجم الديموغرافي اللي كتستقطبوا المنظومة الآن، واللي كيتطلب أن كل سنة أننا في حاجة إلي ما يفوق 5 إلى 6 ألف إطار جديد.

طبعا الآن عندنا تصور واضح، في إطار الخطة الاستعجالية غادي يتم التنصيص على التفاصيل ما سيتم إنجازه فيما يرتبط بالتكوين الأساس، وما سيتم إنجازه كذلك في إطار مخطط مديري للتكوين المستمر، اللي غادي تبدأ الحلقات ديالو فخلال الصيف المقبل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب الواضح المنصب على العنصرين الأساسين في السؤال، صحيح على أن المغاربة استيقظوا بعد أربع عقود من استقلال البلاد فوجدوا أنفسهم أمام ضعف نظام تعليمي بالمقارنة مع دول مماثلة، فكان المنهاج المتبع هو الاعتماد على تكوين الأطر بشكل غير منسجم وغير شمولي.

فإن نسينا على أن التعليم هدفه هو تكوين المجتمع وليس تكوين بعض الأشخاص، ونحن الآن نلامس هذه الإشكالية بعد أن أصبح المجتمع ينطق عن حقيقته.

فورش التعليم، السيد الوزير كما قلتم، مدرستنا اليوم هي ورش مفتوح للجميع مند ثماني سنوات من خلال تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ولأن هذا الموضوع، هذا الورش يهم 6 ملايين من أبناء هذا البلاد، اليوم محددون.

فسيكون من الجحود ومن عدم المنطق السليم القول بأن منظومة أو الميثاق، 8 سنين من تطبيق الميثاق الوطني كله سلبي، هناك مكتسبات جد هامة سواء في إطار مؤسستي وقانوني أو في إطار تكثيف العملية التكوينية على أساس الكم، مع ضعفها في الكيف وغيرها من المزايا التي أشرتم إليها، هناك كثيرا إخفاقات وهناك إخلالات.

نظن السيد الوزير بأن لا يمكن أن نبقى ونحن على موعد سنة من انتهاء العشرية ونحن نردد هذه الإخلالات، لا بد أن الدولة عازمة الآن والحكومة عازمة على استدراك ما ضاع من الوقت فهيأت مخططا إستعجاليا.

ولكن أمام هول الإشكالية التي طرحتموها أنتم والمتعلق بالفضاء المدرسي أو التربوي، 50% من الجماعات المحلية لا تتوفر إلا على إعدادية واحدة، هذا شيء خطير، عدد كبير من البوادي لا تتوفر على المدارس، عدد كبير لهم شبه المدارس، سمعنا على أن 70% من البنية التحتية للمدرسة الابتدائية غير متوفرة على الماء، غير متوفرة على 60% على الكهرباء، وما بالك بالتطهير والمراحيض وغيرها بتكوين أبناء القرن الواحد والعشرين.

إذن البنيات التحتية والفضاء المدرسي، ونحن نكون الآن على أساس المعلوميات وأنظمة معلوميات جديدة لبناء مجتمع يعتمد على بناء ثقافة الاقتصاد.

فنظن بأنه، السيد الوزير، حتى لا أطيل عليكم، أن هناك مدا خل، فتطوير تفعيل نظن هذه المداخل أهمها في نظرنا هو نهج مقاربة جديدة ضمن المخطط الاستعجالي تعتمد على التعاقد بين المتعلمين والفاعلين في مجال التربية، تعتمد على التشارك ما بين كل المعنيين حسب كل الجماعات المحلية سواء في الشق المتعلق بتهييء الظروف الملائمة.

صحيح على أن الميزانية الآن تتحسن بالنسبة لوزارة التربية الوطنية، وهناك مخطط أو على الأقل تصور للخريطة المدرسية على مستوى البنيات وإعدادها وتحسين ما يمكن تحسينه، ولكن الوقت لن يسمح، فلا بد من تفعيل مقاربة تشاركية مع الجماعات المحلية ولو في مرحلة انتقالية معينة، لأن هناك جماعات محلية، لابد من تفعيل كذلك شق كبير من البرنامج الوطني للتنمية البشرية.

وأخيرا، على مستوى الموارد البشرية كذلك، صحيح على أن هناك برنامجا الآن لتشغيل عدد كبير من المؤهلين ويؤهلون لذلك 3000 وربما 7000 موظف جديد، لماذا لا نستعمل كذلك في هذه المرحلة، ونحتاج إليها، بمقاربة تعاقدية كذلك مع المؤهلين المكونين بمن فيهم اللي خرجوا من الوظيفة العمومية عن طريق DVD إلى آخره؟

فلذلك نقترح إدماج أو العمل بهذه المقاربة في هذا المجال بالخصوص الذي نعتبره هو المدخل الصحيح لإصلاح التعليم وهو إعداد الفضاء المدرسي لكل المغاربة أين ما كانوا، وهنا يتطلب الأمر استعمال كل الإمكانيات وبما فيها المقاربة التشاركية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هناك رد على التعقيب؟ شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الموالي والأخير الموجه أيضا إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول "الخصاص في التأطير الجامعي الطبي" للمستشارين السادة: محمد الخضوري، علي سالم الشكاف، مولاي الحسن طالب، أبو بكر عبيد، محمد الهبطي، أحمد العاطفي، محمد عذاب الزغاري، حسن قاسمي، سلامة حافظي، زبيدة بوعياد، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل دكتور.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

إن النقص في قطاعات أساسية على مستوى التأطير الجامعي الطبي أصبح مقلقا في مختلف الجهات، حيث يتمركز أساسا في جهتي الدار البيضاء والرباط، بينما تعاني مدنا أخرى من ضعف كبير على مستوى التأطير الطبي والأطر الطبية الجامعية.

فما هي الإجراءات التي تروون اتخاذها لتدارك الخصاص الكبير على مستوى التأطير الجامعي الطبي في عدة مدن ومناطق؟ وما هو برنامجكم المستقبلي على مستوى خلق توازن بين الجهات فيما يخص التأطير الطبي الجامعي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

خدمات المراكز الإستشفائية الجامعية كانت تقدم لجميع جهات المملكة من مركزين استشفائيين جامعيين بالرباط والدار البيضاء، لكن في السنوات الأخيرة فقد تم إحداث مركزين استشفائيين جامعيين إضافيين في مدينتي فاس ومراكش، وبرمجة المركز الاستشفائي الجامعي بمدينة وجدة الذي سيقدم خدماته للجهة الشرقية للمملكة، وسيتم إنهاء الأشغال لبناء كلية الطب بوجدة قبل الدخول الجامعي المقبل، كما سيتم تجهيزها تدريجيا حسب حاجات مختلف الأسلاك الدراسية.

وللرفع من التأطير الطبي ببلادنا بصفة عامة ومن نسبة التأطير الطبي الجامعي أساسا، فقد تقرر اعتماد مبادرة وطنية للرفع من عدد الأطباء المكونين كل سنة من 900 حاليا إلى 3300 سنويا في أفق 2020، وتم توقيع اتفاقية بين الحكومة والجماعات المعنية للرفع من عدد الطلبة المسجلين كل سنة من طرف الكليات الموجودة، والإسراع بإنهاء الأعمال بالمستشفيين الجامعيين بفاس ومراكش والتعجيل بإنجاز المركز الإستشفائي الجامعي بوجدة.

كما أن الاتفاقية تنص على إنجاز دراسة شاملة ستحدد خطة لتحقيق الهدف الإستراتيجي للمبادرة، الذي يروم تكوين 3300 طبيب كل سنة في أفق 2020 ووضع خريطة للكليات والمراكز الاستشفائية الجامعية التي سيتم إحداثها، لتحقيق نوع من التوازن بين مختلف الجهات بخصوص الخدمات الطبية بصفة عامة وخدمات المراكز الاستشفائية الجامعية بصفة خاصة.

وقد تم فعلا الشروع في تطبيق المرحلة الأولى من الاتفاقية وتهم سنتي 2008 و2009، وقد تم تسجيل 1328 طالب جديد في الكليات الأربع في الموسم الجامعي 2007-2008 مقابل 869 خلال موسم 2006-2007، ورصدت ميزانية تبلغ 126 مليون درهم و349 منصبا ماليا لتوظيف التأطير البيداغوجي والإداري.

أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية المرتبطة بتوسيع خريطة كلية الطب والصيدلة والمراكز الإستشفائية لتحقيق أهداف المبادرة، فسوف تبدأ بعد التوصل بنتائج الدراسة التي هي الآن في طور الإنجاز، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما جاء على لسان زميلي المستشار، دخلنا في القرن العشرين ووجدنا بلدان بحالنا فايتانا ب5 أو 6 ديال كليات الطب، بينما 40 عام المغرب أنتج 2 دالكليات، هذا معطى.

المعطى الثاني: احنا بصدد برنامج ديال 3300 طبيب تخرج سنويا، التأطير فاش؟ هو ديال أستاذ تيأطر 12 طالب، فالرباط أستاذ تيأطر 4 ديال الطلبة، التأطير، هاذ الكليات تيخرجوا نفس المنتوج معنى نفس التكوين، اللي خصو يخرج من فاس كيخرج من الدار البيضاء، كيخرج من مراكش.

احنا بصدد عاود ثاني فتح كليات أخرى، هاذ الشيء مزيان، ولكن رغم المجهودات التي يقوم بها السادة الأساتذة ومشكورين لا في مراكش ولا في فاس، كذلك في الرباط وفي الدار البيضاء، ولكن الخصاص تيجعل وتيهدد جودة التكوين ديال الطلبة، وجودة تكوين ديال الأطباء راه جودة تتنعكس على المواطن وتتنعكس غدا على الصحة دالمواطن.

هذه من ناحية، من ناحية أخرى اللامركزية ما تيبقاش شعار خصها تتبلور على أرض الواقع، وخاص هاذ المناطق اللي تنخلقوا فيها كليات، ماشي نخلقوا فيها كليات غير من أجل نخلقوا الكليات، تنخلقو فيها كليات باش نخرجوا واحد المنتوج اللي هو في نفس المستوى ديال المدن الكبيرة، وهكذا تيكون واحد التوازن في توزيع هاد الثروات في المغرب.

وهنا معنا وزير المالية، وأنا تنوجه بسؤال المالية على المناصب المالية فيما يخص هاذ الكليات ديال الطب لا ديال فاس ولا ديال مراكش ولا النتيجة تخلق، لحقاش تنعرفوا المعوقات، الناس علاش ما كيبغيوش يمشيو يقريوا في هاذ المدن، عارفين المعوقات، خاص جل المسائل، خاص:

أولا: الدولة تدخل وهادي مصلحة البلاد pour nécessité de service؛

ثانيا: وخاص ثانيا تخلق مناصب، والمناصب ماشي غير للأساتذة، على حقاش الطبيب ما كيتكونش غير من طرف الأستاذ، حتى الممرض عنده دور تكويني يجب حتى هو يتخلص وخصو ممرض اللي مختص، إذن التكوين ديال الطب هو تكوين شمولي إما تيكون مزيان أو يتكون فيه خصاص.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة القيمة، شكرا.

إذن نمر إلى الأسئلة العادية، السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، عدد الأسئلة أربعة، السؤال الأول حول "ضرورة مراجعة النظام الجبائي لبلادنا"، للمستشارين المحترمين السادة: ناجي مخاري، عبد الحميد بلفيل، تيتنى علوي، عبد اللطيف أبدوح، يوسف التازي، كافي الشراط، العربي سديد، بوجمعة الغدال، بلعيد بنشمسي، عبد الكبير برقية، عزيز الفيلالي، الكلمة لكم السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن نسب الضرائب في بلادنا تبقى عالية وتفوق تنافسية المقاولة المغربية، خصوصا إذا ما قورنت مع الدول ذات المستوى المماثل في النمو، لذا نرى بأن الضرورة أصبحت تفرض نهج سياسة جبائية جريئة ومبسطة لتحسين تنافسية اقتصادنا، وكذا من أجل خلق فرص شغل إضافية ورفع الموارد الجبائية للدولة.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي تنوي أن تتخذها الحكومة لمراجعة النظام الجبائي ببلادنا لتحسين وضعية المقاولات وتقوية على قدرتها على الاستثمار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد صلاح الدين مزوار وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة ... خرجت،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين على وضعهم هذا السؤال حول النظام الجبائي ببلادنا وما تنوي الحكومة القيام به، الاهتمام مرتبط بضرورة الربط بين السياسة الجبائية والسياسة الاقتصادية لبلادنا، لأنه يجب أن يتوجهان في نفس الاتجاه.

المغرب عاش في العشرية الأخيرة مرحلة إصلاح كبير، من 99 إلى 2007 كانت مرحلة ديال تبسيط، ملائمة وعقلنة النظام الضريبي ببلادنا، توجت في سنة 2007 بإصدار المدونة العامة للضرائب.

مرحلة 2008-2015 هي مرحلة تهدف لمجموعة من الأهداف واللي التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول عبر عن الخطوط العريضة ديالو.

- الهدف الأول: تخفيض الضغط الضريبي وجعله أداة من أدوات تنافسية الاقتصاد الوطني وجاذبية الاستثمار ببلادنا؛

- الهدف الثاني: هو حذف الامتيازات والإعفاءات غير المبررة، واللي معندهاش مردود اقتصادي يعني على المستوى القطاعي وبالطبع كذلك محاربة التملص الضريبي؛

- الهدف الثالث: هو توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض كذلك النسب، لأنه هذا الجانب هو الذي سيسمح أن يكون لدينا نظام ضريبي متوازن ونظام تنافسي.

حددنا كذلك أهداف واضحة ومرقمة:

- الضريبة على الشركات: قلنا غادي نمشيوا ل25% في أفق 2015، 30% درناها دابا، ابتداءا من 2011 غتبدى نقطة كل سنة؛
- الضريبة على الدخل، قلنا بأن الضريبة على الدخل غادي تنخفض كذلك ما بين 2009 و2011، في إطار الحوار الاجتماعي عبرنا أنه نظرا للظرفية الاقتصادية العالمية برمجنا 2009 و2011، لكن إذا تغيرت الظروف سنعمل 2009 و2010، الهدف هو تخفيض من 42 إلى 38 ورفع الحد الأدنى من 24.000 إلى 30.000 درهم مع توسيع الوعاء؛
- هناك كذلك الضريبة على القيمة المضافة: إشارة أولى 18 % في أفق 2012، لكن الهدف ديالنا هو التوجه إما إلى نسبة واحدة أو نسبتين على حسب الإمكانيات التي غادي تسمح لنا دينامية الاقتصاد الوطني.

هناك كذلك أهداف أخرى حددناها:

- الهدف الأول كذلك هو إعادة النظر في النظام الضريبي المطبق على التجمعات والتكتلات على مستوى المقاولات؛
- تشجيع كذلك الرفع من رسملة المقاولة ومحاربة كل أنواع المضاربات؛
- تشجيع اللجوء إلى السوق المالي والاستثمار المتوسط والبعيد أساسا مرتبط بالبورصة لكي نشجع الاستثمارات على المستوى المتوسط والبعيد، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار التمييز الضروري ما بين فرص الاستثمار على المستوى القصير: على مستوى البورصة، وكذلك الاستثمار على المستوى المتوسط والبعيد.

إذن هناك مجموعة من الأهداف اللي الإصلاح الضريبي سيتوخاها واللي غادي نعملوا في إطار الحكومة الحالية على تحقيقها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم وعلى الإيضاحات التي تفضلتم بها والمجهودات اللي تتقوموا بها، إلا أن هناك ملاحظات يجب أخذها بعين الاعتبار: مثال مشكل الضريبة على القيمة المضافة اللي انعكست على دخل الفرد، كذلك مشكل انعكاس الارتفاع الضريبي على المقاولات والشركات الفتية، هاذ الارتفاع الضريبي خلق ثقافة التصريح الكاذب من أجل التهرب الضريبي الذي أصبح يثقل كاهل الجميع.

السيد الوزير،

لقد سبق لكم أثناء مناقشة الميزانية أن تعهدتم بإيجاد الحلول لبعض المشاكل المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة وخاصة ما يسمى ب crédit leasing اللي كان من 10% وارتفع إلى 20%، فمثلا الموظفين اللي سبق ليهم اقتنوا بعض السيارات، فمنذ الرفع من القيمة كان المنتظر أن تسوى بأثر فوري لكن للأسف طبقت بأثر رجعي.

لذا السيد الوزير لقد جاء الوقت من أجل مراجعة شاملة تتماشى مع الواقع المعيش ديال البلاد ديالنا، اللي كان فالمناقشة ديال الميزانية بإنه عاهدتونا بأنه الكريدي، كيف ما قلتTVA la ديال 20% ما غتطبقش على الناس اللي عندهم الكريدي من قبل.

وهاذ الكريدي هذا أثر على الناس الموظفين البسطاء والإخوان اللي فالتعليم لأنه إلى تزادت عليهم 10%، وأنا أظن بأن هذا الارتفاع ديال TVA leasing لا أظن واش هي فالمصلحة ديال البلاد ديالنا، لأن هو كنلاحظوا أظن لا من البيع السيارات ولا من الإخوة المستثمرين غادي يتضاعف البيع ديالهم وغادي يؤثر سلبيا على المداخيل ديال الدولة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا على الملاحظات القيمة ديال السيد المستشار، بالنسبة ل leasing نبغي نذكر بأنه المبيعات ارتفعت ب30% في الثلاثة أشهر الأولى ديال هاذ السنة، إذن لم يكن هناك تأثير على الطلب، كان تأثير على الجيب ديال مجموعة من المواطنين وأنا متفق معك.

لكن خاص كاين هناك جانب آخر اللي خاص ناخدوه بعين الاعتبار، راه الميكانيزمات اللي كنخدمو بها، عندي هدف وهدف أساسي أنه مستويات يعني les taux d'intérêt، نسب الفائدة مترتفعش، لأن هاذيك هي اللي غيكون عندها تأثير على المواطن وتأثير على الاقتصاد.

إذن غير ما نغلطوش راه ماشي TVA اللي هي اللي غا تؤثر في نوع حالات بحال هادي، اللي غادي يؤثر على الاقتصاد الوطني ويؤثر كذلك على دخل المواطنين هو ارتفاع نسب الفائدة. والهم ديالي هو أنه مستويات الفائدة ونسب الفائدة في مناخ تضخمي ما تقاسش، لهذا خاص الدولة يكون عندها الإمكانيات باش يمكن لها تواجه هذه الوضعية، إلى ما كانتش عندنا مداخيل بنسب الفائدة سترتفع، يعني التضخم غادي يرتفع.

إذن ما نغفلوش كاين هناك جانب سلبي، لكن هناك جوانب إيجابية كثيرة تسمح لنا بأن نحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين، ألا نعرض المواطنين إلى وضعيات يمكن أن تؤثر عليهم أكثر من الزيادة ديال الضريبة على القيمة المضافة، اللي في الواقع ماجات إلا لحل اختلالات كانت ستؤدي بهذا النظام كله إلى الهاوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الثاني كذلك الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول "قانون رقم 43.058" المتعلق بمحاربة تبيض الأموال، للمستشارين المحترمين السادة: محمد العربي القباج، محمد كافي الشراط ، خديجة الزومي، محمد تيتنى علوي، عبد العزيز العزابي، الطاهر الفيلالي، عزيز الفيلالي، تفضلو المستشار لإلقاء السؤال.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما لا يخفى عليكم أن القانون رقم 43.058 حول محاربة تبيض الأموال يعد من الأوراش الكبرى للحكومة، فبالرغم من أهمية هذه الآلية القانونية وانعكاساتها الإيجابي على الاستثمارات الخارجية للبلاد، تظل دون المستوى الذي يطمح إليه الفاعلون الاقتصاديون من جهة، والإنزلاقات التي قد تحصل ستؤثر سلبا على السوق المالي سيما البورصة والعقار من جهة أخرى.

في نفس الوقت نسجل بارتياح الجهود التي يبذلها بنك المغرب في ضبط قواعد التعامل المالي في العمليات البنكية، لكن هذه الجهود لم ترق إلى المستوى المطلوب في تحصين الاقتصاد الوطني في ظل غياب الآليات المصاحبة للقانون المذكور، وإخراج وحدة معالجة المعلومات المالية مع إشراك خبراء ذوي صلة بالموضوع في صياغة رؤية لمحاربة هذه الآفة لمحاربة بوسائل لوجيستيكية عصرية متطورة.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير المتخذة لتفعيل هذا القانون؟ وهل من تدارك للمخاطر عبر إجراءات قبلية عن طريق خلية لليقظة لتتبع هذه العمليات؟ سيما عبر إجراءات احترازية وتكوين للعاملين بالحدود، مثلا الأمن والجمارك إلى آخره، كل ذلك من أجل تقوية النسيج الوطني المغربي لمواجهة التحديات الدولية المستقبلية، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا كذلك للسيد المستشار على وضعه لهذا السؤال المتعلق بجانب من الجوانب الإصلاحية الأساسية، اللي بلادنا كانت لها الشجاعة للدخول فيها، لأنه ماشي ساهل أنه تأخذ قرار من هاد النوع وتقول بأنه يجب أن ندخل في دينامية محاربة الأموال وتبييض الأموال.

اخذينا هذا القرار لأنه عندنا قناعة بأنه تأثيراته السلبية تفوق تأثيراته الإيجابية اللي يمكن نتصورها، نذكر بأن القانون خرج هذه سنة، يعني نحن لازلنا في البداية، هناك وحدة لمعالجة هذه المعلومات المالية اللي هي في طور الإنشاء، هناك القوانين المصاحبة اللي مازالت في الأمانة العامة للحكومة وستصدر قريبا، هذه الوحدة هي في طور الإنجاز.

بدات العملية ديال التحسيس ما بين وزارة المالية والبنك المركزي، اعطينا الانطلاقة على المستوى الوطني ديال عملية التحسيس لأنه أساسي أن المواطنين يفهمو آشنو هي الهدف العملية؟ وكيفاش غادي عمليا التطبيق ديالها؟

وهناك كذلك اتفاقية مع الإتحاد الأوروبي للتكوين، تكوين الأطر، تكوين الخلية التي ستشتغل على ذلك المعلوميات، النظام المعلوماتي إلخ، إذن كل هي اليوم الوسائل كلها والآليات توضعت، القوانين في إطار الإنجاز باش ندخلوا حقا فهاذ العملية.

أنا متفق معك بأنه إلى بغينا يكون عندنا اقتصاد صحي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار هاذ الجوانب، لأن الإختلالات التي يفرزها على مستوى ديال السير العادي أو التطور العادي للاقتصاد هي إختلالات كبيرة، ناخذ غير القطاع ديال العقار مثلا، هاد التضخمات اللي كنشوفوا من بين أسبابها تبييض الأموال.

إذن لنا وعي تام على مستوى الحكومة بأنه هذا الجانب من الجوانب الأساسية اللي لصحة الاقتصاد الوطني ولمصلحة البلاد يجب أن نقوم بهذه العملية.

إذن هذي كلها جوانب اللي واخدة طريقها، كاين هناك قناعة لأنه مني كنتكون القناعة السياسية المسائل الأخرى كلها كتتبع، إلى ما كانتش القناعة كيولي الآليات والجوانب التطبيقية غير شكلية، وهناك قناعة سياسية لأنه نعتبر بأنه في مصلحة البلاد الآن تتحكم في هذه الجوانب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب؟ السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الوزير.

بطبيعة الحال نثمن كل المجهودات التي تقوم بها الحكومة بوضع واحد العديد من الترسانة القانونية المتعلقة بتبييض الأموال خصوصا ما يقوم به بنك المغرب، اللي كنقولو أنه لابد نستحضر المناخ العالمي للمعاملات التجارية، كذلك اللوبيات المالية التي أصبحت تتحكم في الاقتصاد الدولي سيما في مجال المال والعقار.

بطبيعة الحال المغرب ليس بمعزل على هذه التغيرات، وأظن أنه ينبغي استغلال الكفاءات الوطنية في محاربة هذه الآفة على مستوى تفعيل الآليات القانونية، كما أشرتم السيد الوزير، ونذكر منها مثلا التأكد من سلامة القوى المالية للمجموعات التي تستثمر في العقار بالمغرب، وهذه

أصبحت موضة وكتسبب في الارتفاع الصاروخي في السوق المعاري وارتفاع نسبة التضخم.

كذلك مثلا على مستوى الحدود، نرى أن العديد من الناس تيستوردوا سيارات ضخمة وتيؤديوا عليها الجمرك، المشكل هو أن ما كنسولوش كيف جات؟ منين داك السيارة تشرات؟ لأن هدا تبييض فوق تبييض.

ولهذا أعتقد حنا بطبيعة الحال عندنا ثقة فيكم، أن هذا الموضوع موضوع صعيب أن الحكومة غادي تكون جريئة لعل الأقّل التخفيف من هذه الظاهرة اللي بطبيعة الحال تفشت فالمغرب السيد الوزير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

نشير juste لواحد الإضافة اللي نسيت ما شرت لها واللي جات في السؤال ديالكم، هو أنه كل الهيئات على مستوى المراقبة منخرطة في هاذ العملية، ليست عملية غير ديال وزارة المالية فقط والبنك المركزي لوحده، كل الوزارات المرتبطة بالموضوع هي منخرطة في هذه العملية، والنقطة التي شرتيوا لها ديال الحدود إلخ، كلها داخلة في عملية المراقبة وكذلك التتبع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الثالث موجه كذلك إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول "برنامج التشغيل الذاتي"، للمستشارين المحترمين: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد الجغيري، الحبيب الزويكي، أحمد بومكوك، عبد الحميد أبرشان، محمد الشافعي، عمر الجزولي، الكلمة للسيد المهاشي، تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

إلى جانب البرامج الموجهة لدعم الشغل حرصنا على وضع برنامج خاص لمواكبة الشباب حاملي الشهادات الراغبين في إحداث مقاولات صغرى، ويهدف هذا البرنامج الذي أطلق عليه اسم "مقاولتي" والذي أعطينا انطلاقته الفعلية في مطلع الشهر الجاري إلى دعم إنشاء 30.000 مقاولة صغيرة في أفق سنة 2008 ستوفر 90.000 فرصة عمل.

واستنادا إلى خلاصات التجارب السابقة ولتوفير كافة شروط نجاح هذا البرنامج الطموح، عملنا على تأمين المواكبة التقنية للتأكد من إحداث المقاولة وضمان استمراريتها خلال المرحلة الحرجة لانطلاق نشاطها وكذا توفير الدعم المالي الضروري لجعل إنشاء هذه المقاولات في متناول شبابنا، بتحمل الدولة تكاليف مصاريف المواكبة التقنية ومساهمتها في توفير التمويلات اللازمة لإحداث المقاولة، ضمان 85% من القروض البنكية.

السيد الوزير المحترم،

هذا كلام السيد الوزير الأول السابق السي إدريس جطو ولازلتم تتذكرونه كما يتذكره الكل داخل هذه القاعة في تصريح يوم 12 يوليوز 2006 أمام البرلمان، إلا أننا نلاحظ أن هذا البرنامج أصبح الآن مهددا بالفشل، بل فاشلا نقول فاشلا لاعتبارات عديدة.

نريد منكم السيد الوزير المحترم أن تطلعوا المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني عن سير هذا البرنامج، وما هي الأسباب التي تحول دون إنجازه؟ وهل ساهمت الأبناك بالفعل في هذا البرنامج؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا للسيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم لوضعه هذا السؤال المتعلق ببرنامج (مقاولتي)، بعدا غير في السؤال منين وضعتيه معنى أنه مازال هناك ثقة وما زال هناك غيرة باش هاذ المشروع يستمر، لأنه مللي كنعالجو المشروع في حد ذاته، طموحاته، ميكانيزماته، هو مشروع صحي، إيجابي، لأنه أخذ بعين الاعتبار كل العوامل المرتبطة بإنجاح مشروع من هذا النوع: المواكبة، التمويل، تسهيل الاستثمار، التسهيلات الأولية، المتابعة، الضمانات البنكية، يعني كل النقط اللي يمكن نقولوا أنها تساعد على إنجاح مشروع من هذا النوع توفرت.

كانت بعض النواقص، بعض النواقص هما جوج:

أولا: الاعتقاد أنه عبر الاتكاء على النظام البنكي سيكفي لوحده لإعطاء ذاك الانطلاقة الطموحة اللي كنا باغيينها، من الوقت بين أنه الأبناك لا تتوفر على المستوى التنظيمي الداخلي على كل الإمكانيات لمواكبة هذا النوع من الاستثمارات: مدير ديال Agence منين كيجي عنده مشروع ديال 500 مليون أولا مشروع ديال 25 مليون، مشروعات صغيرة من هذا النوع بالطبع غادي يمشي ل25 مليون، لأنه نفس الأشخاص تتحمل مسؤولية نفس المشاريع، إذن الأبناك مع الوقت بدأت تضع آليات أساسية وضرورية لمواكبة هذا النوع من الاستثمار.

ثانيا: النقطة الثانية والضعف الثاني هو أنه على مستوى الكفاءات، كان ضروري إعطاء الوقت باش تكون ديك الكفاءات اللي كتستقطب أو اللي كتستقبل هاد المشاريع باش يمكن لها تكون نصوحة، باش يكون الكفاءات الضرورية باش تعطي النصح.

إذن اليوم كاين 15700 مشروع اللي تقدم عبر الشبابيك: 4800 اللي دوزاتها اللجن الإقليمية، 1186 اللي تمت المصادقة عليها، 785 اللي تم إعطاء تمويلها، كيف ما كان الحال اليوم كسبنا 1000 مقاول صغير جديد، هذا الجانب الإيجابي، ارتباطا بالطموح ماوصلناش للهدف.

إذن أنا لازلت أعتقد بأن هذا المشروع يجب أن نعطيه النفس الجديد، لهذا أشتغل مع صندوق الضمان المركزي باش حتى شي مشروع اللي غادي يوصل ما يتعطل، وكذلك عبر الميكانيزمات ديال البنوك: 7 أبناك منخرطة في هذا البرنامج، كاين أبناك منخرطة أكثر من أخرى.

فهاد الأبناك ندعمها نشجعها لكي تواكب هدا المشروع، لأن الهدف ديالو والإمكانيات اللي كيوفرها هي إمكانيات جد صحية بالنسبة للشباب ديالنا وبالنسبة للاقتصاد الجهوي اللي كنطمحوا له، أنه في كل جهة تكون هناك مشاريع تتطور.

إذن معكم أريد أن نعطي الثقة والمصداقية لهذا المشروع، لأنه في مصلحة بلادنا وفي مصلحة الشباب ديالنا، كاين نواقص غادي نعالجوها لكن الشباب ديالنا ما يفقدش الثقة فهاذ المنتوج لأنه لصالحه، ما خاصوش يفقد الثقة في هذا المنتوج، لأنه منتوج لصالح الشباب والبلاد وخصنا ندعموه، كاين نواقص غادي نصلحوها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم اللي حطوا به في الحقيقة بصفة عامة على الموضوع، غير هو لابد أنا تعمدت باش نذكركم بالتصريح ديال الحكومة والالتزام ديالها، تعمدت باش نشوفوا واش نيت ذاك الشي اللي تقال هو اللي كاين ولا ماكاينش؟

أنتما قريتوا بأن هناك نواقص، واخا ما متفقش معكم بأنه هناك نواقص، هادي ماشي نواقص، لأن ملي حسب الإحصائيات حتى لآخر فبراير المشاريع المنتقاة 5248 اللي أدى مناصب الشغل المحدثة، وهذا هو بيت القصيد بالله 1042، إلى قسمنا 1042 على 90.000 كنلقاوا 1.26%، هاذي ماشي قضية نواقص لو أنه خدينا 50 أو 60% نقولوا أنه كاينة نواقص يمكن لنا نعالجوها، حنا دابا أمام 1.26%، معنى أنه مشروع، نقولوها بكل صراحة، خاصو شي حاجة.

لهذا السيد الوزير، أنا كنسألكم السؤال التالي: ألا ترون أن أزمة هذه الحكومة والحكومة السابقة هي أزمة تنفيذ البرامج وليست تصور دالبرامج والتخطيط لها؟ فالتخطيط وهاد الشي كله اللي قلتيوا صحيح ومزيان وفالمستوى الكبير، ومخصناش نفقدوا فيه الثقة، ولكن ملي كنجيوا للتنفيذ، التنفيذ راه في أزمة، بغينا أو لا كرهنا في أزمة، بحال قبيلة كنا كنناقشوا حول الميثاق ديال التربية والتكوين، التنفيذ ديالو أو منين كنقراو الميثاق واللي شارك فيه الجميع واللي فالمستوى الكبير ولكن في التنفيذ ما كاين والو، كذلك فالتغطية الصحية، كذلك في جميع برامج التشغيل الذاتي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الإقتصاد والمالية:

لو كانت هذه الحكومة ولا الحكومة السابقة عندها أزمة ديال تفعيل البرامج كون هاذ البلاد متقدماتش وخطات هاذ الخطوات كلها، غير نكونوا موضوعيين في الحكم، هذا البرنامج طموح، الحكومة وفرت له كل الإمكانيات، مازال هناك رغبة أكيدة في إنجاح هذا المشروع، واخا ما غاديش نوصلو لكل الأهداف في آخر 2008، ولو نوصلو حتى ل5 أو 3%، المهم هو أنه أعطينا دينامية جديدة فيما يخص المقاولين الشباب، فيما يخص ثقافة المقاولة، فيما يخص المبادرة ديال الشباب في خلق مقاولات.

أنا يكفيني هذا باش نقول بأنه هذا البرنامج بدأ يعطي ملامح النجاح ديالو، ماشي الكم الكيف ونحن في مرحلة يجب أن ندعم فيها هذه الثقافة لأنه في مصلحة بلادنا، هناك آلية خصنا نحافظو عليها، سهل أنه نقول أنه مادام ما حققت غير 2 أو 3% هاد المشروع هذا نلوحو، هاذي ساهلة لكن باش غادي تعوضه.

إذن المسألة اللي اعطت البداية ديالها، متفق معك أنه في التقييم خصني نوضع الآليات والإمكانيات اللي غتساعد باش نحققوا هدف لأنه الهدف في حد ذاته هدف صحيح وصحي بالنسبة للاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الرابع والأخير الموجه كذلك إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول "سياسة تعبئة العقار العمومي لإنجاز الأوراش الكبرى" للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، إبراهيم فضلي، الحسن أمزوغ، حسن أبو العز، إدريس حسني، إبراهيم أبو زيد، سعيد أرزيقي، عبد الحميد البوجادي، يونس العراقي، محمد سعيد كرم، حميد كوسكوس، عياد الطيبي، سعيد التدلاوي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

ورد في التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام مجلسنا الموقر بتاريخ 25 أكتوبر 2007، أن الحكومة ستعمل على الرفع من وتيرة إنتاج السكن ومحاصرة قطاع البناء غير المنظم من خلال تعبئة العقار العمومي الذي سيمكن في تطوير المناطق الجديدة للتعمير والأقطاب الحضرية الجديدة المصنفة ضمن الأوراش الكبرى.

ولقد أكدتم في الخطاب الذي ألقيتموه أمامنا بمناسبة دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2008، وأن البعد الجهوي لهذا المشروع يرتكز على إحداث أقطاب للتنمية مستعدة إلى إنجاز أوراش كبرى بمختلف أرجاء المملكة، ومنها على الخصوص إحداث مراكز حضرية جديدة ستستفيد من وعاء عقار 8000 هكتار.

وبناءا على ما سبق نسائلكم السيد الوزير: أين وصلت سياسة تعبئة الوعاء العقاري العمومي لإنجاز هذه المراكز الحضرية الجديدة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أعطى المستشار المحترم بعض المعطيات الرقمية 2002-2007 تم رصد 11.659 هكتار في ميدان السكن منها، 5523 هكتار للمشاريع اللي تم إنجازها من طرف مؤسسات الإسكان أو الخواص، و6136 هكتار لإحداث مراكز حضرية جديدة.

هاذ الهكتارات اللي تم توزيعها:

- كاين 2500 هكتار تم تفويتها لفائدة المؤسسات العمومية في الإسكان بهدف إنجاز 130 مشروع سكني في مختلف مناطق المملكة.
- 2650 هكتار تم تفويتها من أجل إنجاز برامج سكنية في 22 مدينة.
- هناك كذلك 394 هكتار تم تفويتها لفائدة منعشين عقاريين خواص في 5 مدن أساسية.
- إبرام اتفاقية حول إحداث قطب حضري جديد بالفنيدق: 40 هكتار.

بالنسبة للمراكز الحضرية الجديدة: 1200 هكتار لمجموعة العمران لإحداث مدينة تامنصورت.

- 840 هكتار لإحداث مدينة تامسنا.
- 1500 هكتار لإحداث مدينة الخيايطة.
- وهناك إبرام اتفاقية مرتبطة بالمدينة الجديدة: زناتة.

إذن هذه هي المعطيات الرقمية الأولية، اليوم أشتغل على خريطة وطنية:

أولا: لضبط العقار، العقار الدولة فكل منطقة اللي فيها برامج نتأكد أولا بأنه الدولة لها القدرة على مواكبة هذه البرامج.

ثانيا: في إطار أفق 10-15 سنة، ماذا يجب على الدولة أن توفر من عقار؟

لأنه من الضروري واللازم إذا أردنا أن نواكب دينامية التعمير ببلادنا وحل الإشكاليات الهيكلية المرتبطة بالسكن ببلادنا وإعادة التعمير ببلادنا، يجب على الدولة أن تتوفر على رصيد من العقار يسمح لها بضمان التوازنات، لأنه إلى الدولة ما كانش عندها الرصيد اللي غادي يسمح باش المستويات ديال العقار ما ترتفعش إلى مستويات تعجز القدرة على الإنجاز، بالطبع غيكون هناك صعوبات.

إذن نحن في نفس الاتجاه في إطار تصور مستقبلي مع توفير كل الإمكانيات لكل المؤسسات التي لها برامج فيما يخص ميدان السكن أو ميدان التعمير، أنا أواكب المخططات الوطنية: بتوفير العقار، بإمكانيات يعني تسمح هاذ المؤسسات الوطنية باش تقوم بهذا الدور.

نتمنى أنه داك 8000 هكتار نفوتوها، لأنه منين غنفوت 8000 هكتار معناه الدينامية إيجابية، 8000 هكتار هذا غير هدف أولي ماشي هدف في حد ذاته، بالنسبة اللي مهم هو نوفر الإمكانيات باش الهدف المرتبط بالتعمير وبالسكن يوصل للأهداف ديالو لأنه هذا القطاع من بين القطاعات الحيوية لبلادنا، يجب أن نحافظ عليه، يجب أن ندعمه، يجب أن ندفعه، يجب أن نجعل منه قطبا من الأقطاب التنموية لبلادنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

صحيح نحن مع التنمية، صحيح كذلك حنا نريد أن نفوتوا هاذ 8000 هكتار اللي تكلمتوا عليها، نحن معكم قلتوه فيما يخص تامنصورت، تامسنا، الخيايطة، وجيتو لمدينة زناتة وقلتوا كاينة اتفاقية، أنا ما متفقش معكم السيد الوزير، لأنه ماكيناش اتفاقية، بل وقع ما وقع وأصدرتم أنتم السيد الوزير، وزير المالية، قرار إيداع نشر مشروع قرار من أجل المنفعة العامة، مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، والمشروع ديال المنفعة العامة كيمشي في 25% من المشروع الوطني، أي بمعنى 2000 هكتار في هذه المنطقة.

لحد الآن حنا معكم ومتفقين معكم وكنشجعوكم في إطار هذه السياسة، لكن لما كنتساءلوا فيه لما كنشوفوا التصريح ديال بعض الشركات دالخواص، مجرد ما أعلنتم على الإعلان داخل بعض الصحف، تيقولوا على أنهم هما غاديين مستعدين ها هي la ville nouvelle de Znata et le prolongement moderne de Casablanca، تيقولوا على أنهم مستعدين وغيعملوا المشروع، أنتما أكدتوها، قلتوا كتوفروا لجميع هاد الشركات إمكانيات سواء إمكانيات مادية أو عقارية، صحيح أنا معكم، ولكن

لما كتجيوا كتطبقوا في حق الخواص، وشكون هما هاد الخواص، هاد النوع دالخواص؟

هادو ناس كانت منطقة فلاحية وأصبحت في ضواحي الدار البيضاء الكبرى، وهاذ الناس ما عندهم لا تغطية صحية، لا ضمانات اجتماعية، لا تقاعد، التقاعد ديالو هي الأرض، حنا معك تاخذها السيد الوزير، ولكن الظهير المرسوم المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت، الدورية المرسوم ديال 83 اللي كينظم لجنة التقويم، لجنة التقويم المادة 7 كتقول "تتألف لجنة التقويم من: السلطة الإدارية المحلية، رئيس دائرة الأملاك، قابض التسجيل والتنبر وممثل طالب نزع الملكية" ترى في هذه الحالة دائرة الأملاك هي صاحبة نزع الملكية بمعنى خصم وحكم.

وبهذه الطريقة قررت اللجنة على أنه ياخذوا الأرض ب100 درهم للمتر، في الوقت اللي نفس المنعشين العقاريين اللي باغي تعطيوهم هاذ الأرض كيشريوا الأرض ب 2500 درهم.

احنا مع التقدم ومع الإنعاش العقاري إلى آخره، ولكن على حساب من؟ على حساب من السيد الوزير؟ رغم أنه المنفعة العامة ما ثابتاش، لأن أنتم وزير المالية، هذا عقد البيع ديالكم، في نفس المنطقة بتاريخ 23 يناير 2008 بعتوا ب500 درهم، ها الشهادة دالمحافظة، ها التوقيع ديالكم السيد الوزير، بعتم ب500 درهم وباغي تديوا للناس بلادهم ب100 درهم، هذه من جهة أخرى.

ثم المنفعة العامة المفهوم ديالها معروف لأنه ولله الحمد القضاء سواء الدولي أو المغربي مشى فهاذ الاتجاه، وعلى سبيل الذكر وليس على سبيل الحصر، فنرجع لمجلس الدولة الفرنسي والمعروف بقرار المدينة الشرقية la nouvelle ville Est والصادر في 71/05/28 والذي أسس سلطة القضاء في مراقبة مدى توافر شرط المنفعة العامة في قرار الإدارة بنزع الملكية.

وكذلك توجه المجلس الأعلى المغربي في قراره عدد 378 الصادر 92/02/10 في الملف 1023، والمعروف بقضية شركة ميموزا الموجودة بمدينة الصخيرات والذي رفض فيها كذلك المنفعة العامة .

ترى السيد الوزير، حنا معكم، مع التنمية، لكن ماشي على حساب الفقراء وإغناء الغني وإفقار الفقير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

هو في الواقع كنت عارف بأن هذا السؤال المغلف كان يهم مدينة زناتة، على هداك الشي جبدت مدينة زناتة في الأخير باش نعطي الفرصة لرد السيد المستشار المحترم اللي كنتفق معه مبدئيا على كل الشي اللي قالو، يعني أحترم رأيك واحترم شجاعتك في طرح هذا النوع من ردود الفعل.

كاين هناك وضعية اللي ماشي وضعية ديال اليوم، يعني إمضاء قرار اللي أصدرتو هو قرار مهيأ، كان نقاش منذ سنتين أو ثلاث سنوات فيما يخص إعادة تهيئة المنطقة ديال زناتة، بناء مدينة جديدة، يعني هاذ الشي ماشي ديال اليوم، كنت طرحتوه وكان نقاش فيه وكان أخد ورد.

الحاجة الوحيدة اللي يمكن نقول هو أنه هاد الحكومة والدولة لن تقوم بشيء الذي سيضر المواطن، باش نكون معك واضح وصريح، أي حاجة غادي تمس مصلحة المواطن في هاد الجهة هدي غادي نلقاوا لها حلول، اللي كيبقى هو واش المدينة الجديدة ديال زناتة، واش عندها مصلحة في إطار تطور مدينة الدار البيضاء الكبرى وحل الإشكاليات المرتبطة بالتعمير في هذه المنطقة أولا؟

إلى كنا متفقين أنه هذا عنده مصلحة بالنسبة للمنطقة ككل، كيبقى بالطبع كيفاش غادي يكون؟ يعني الاتفاق مع الناس اللي كيملكوا الأرض ديالهم والدولة في إطار نزع الملكية.

أنا متفق معك أنه يجب أن نجعل من الهدف سهل، ماشي نعقده لأنه كلما طال الوقت كلما كنعقدوا هاذ المسائل هدي. إذن حسب معرفتي المتواضعة مجموعة من الملاكين فهاد المنطقة، كاين اللي اتفق، كاين اللي ما اتفقش، يعني داك الشي مازال، أنا بالنسبة لي ما كاين مشكل، غير اللي نبغي نؤكد هو أنه المعالجة ديال إشكالية ديال زناتة ليست معالجة على المستوى المركزي، هي أساسا على المستوى المحلي، اللي كنتمناوا هو أنه يكون توافق، إلى ما كانش توافق النقط اللي طرحت كلها عندك فيها الحق، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول "مشاكل قطاع السياحة"، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، سعيد سرار، محمد تحيفة، محمد عذاب الزغاري، مولاي الحسن طالب، حسن أكليم، عمر مورو، دحمان الدرهم، علي سالم الشكاف، المحجوب الديدا، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد سرار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يراهن المغرب سنة 2008 على استقبال سبعة ملايين سائح وهذا طموح مغربي مشروع يؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني، إلا أن

التفاؤل بقوة الأرقام المقترحة يطرح العديد من الأسئلة حول الظروف العملية لاستقبال هذا العدد المتزايد للطلبات السياحية على بلادنا من طاقة إيوائية وخدماتية متنوعة، كما يطرح تفشي ظاهرة المرشدين السياحيين غير المرخص لهم وتنامي ظاهرة اعتراض السياح إما للتسول أو للسرقة والنشل إلى غير ذلك من مشاكل أخرى.

فكيف السيد الوزير، ستتصدى الوزارة المعنية لهذه المشاكل؟ وما هي الخطة التي أعددتموها لتنمية السياحة واستقطاب 10 مليون سائح سنة 2010؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد بوسعيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أود أن أشكر السادة المستشارين المحترمين على طرحهم هذا السؤال المتعلق بقطاع السياحة، طبعا أذكر السادة المستشارين أنه إلى حدود السنة الماضية جلبت بلادنا حوالي 7.4 مليون سائح، وان المبيتات المسجلة بالمؤسسات الفندقية المصنفة بلغت 17 مليون ليلة سياحية وأن المداخيل ارتفعت خلال السنة الماضية إلى 59 مليار درهم من العملة الصعبة.

طبعا متفق مع السيد المستشار المحترم، هذا التفاؤل وهاذ الأرقام والمؤشرات الإيجابية يجب مع ذلك أن نبقى حذرين وأن نبقى يقظين لنواصل المسيرة ونبذل أقصى المجهودات لتطوير السياحة، وذلك لسببين:

أولا: أن الظرفية الآن العالمية في مجال الأسواق المصدرة للسياح كتعرف بعض الاضطرابات نظرا لتراجع القوة الشرائية ربما في بعض البلدان الأوروبية.

ثانيا: أن هناك واحد التنافسية شرسة جدا من طرف المنافسين ديالنا.

ولهذا باش نربحوا الرهان خصنا نبقاوا نواصلوا العمل ونواصلوا الجهود.

طبعا في إطار السؤال ديالكم، الحكومة طبعا تقوم بدورها لتطوير ومواصلة تطوير هذا القطاع، والمخطط الذي نسير فيه هو المخطط المتعلق برؤية 2010 والأولويات اللي حددتها الحكومة في هذه المرحلة هي خمس:

أولا: إنهاء الأوراش المتقدمة من رؤية 2010 فيما يتعلق بالمنتوج، طبعا المخطط الأزرق على الخصوص، الإنعاش والتسويق والنقل الجوي.

ثانيا: التكوين، ويعني تكوين ما يكفي من الموارد البشرية لإسداء خدمات ذات جودة.

ثالثا: المهن السياحية، إعادة النظر في المهن السياحية وإعادة النظر أيضا في الأطر القانونية لهذه المهن من إرشاد سياحي ومن نقل سياحي ومن وكالات الأسفار.

رابعا: الجودة والمحيط السياحي، وهذا عمق أو صلب سؤال ديالكم لأنه دائما تنقول أن السياحة أو القطاع السياحي ليس فقط فنادق ورحلات جوية، لكن السياحة كتبدى من المطار والاستقبال في المطار إلى الرجوع إلى المطار طبعا عبر كل السلسلة السياحية من نقل وخدمات فندقية وبازارات ونظافات المدينة، هدي هي التي كتدخل في التنافسية ديال سياحتنا وديال السياحة في كل العالم.

وأخر ورش اللي فتحتو الحكومة واللي غتفتحو هو من بين الأولويات وهو تحضير رؤية 2020.

طبعا السؤال ديالكم المتعلق بالطاقة الإيوائية، نحن نشتغل لنقلص مدة الإنجاز لكل الأوراش الآن مفتوحة، نذكركم أنه لآخر السنة الماضية بلغت الطاقة الإيوائية 140 ألف سرير، وفي رؤية 2010 من المنتظر، طبعا بقت لها غير ثلاث سنين، أننا نصل إلى 230 ألف سرير، ما غنوصلو لهاش، ولكن هناك العديد من الأوراش غادي تمدنا بالطاقة الإيوائية الكافية لمواصلة تطوير السياحة.

فيما يتعلق بالمحيط والجودة، وهذا ورش كبير جدا وورش معقد، طبعا نعمل لأن أنا بغيت نقول واحد الشيء ربما أنه راه السائح لما تيجي يختار بلادنا، يختار بلادنا من واحد العديد من البلدان، إذن ملي كيجي خصو نوفرو له الراحة طبعا والطمأنينة وقضاء عطلة متميزة باش يجيوا سياح آخرين وباش حتى هو يعاود يرجع.

ولهذا فهاد المجال تم خلق شرطة سياحية بمقتضى دورية مشتركة صادرة عن وزارة السياحة والعدل والداخلية في 19 يناير 94 في المدن التي تعرف رواجا سياحيا مهما، واللي من بين المهام ديالها هي المراقبة والسهر على ضمان وسلامة وراحة السائح والتي تقوم بمجهودات جبارة ولها منا كل الشكر والتنويه.

وكما أود أن أشكر طبعا جميع المتدخلين اللي كيسديوا النصح والتحسيس للمواطن، أنه ملي كيشوفوا شي سائح راه ماشي يعني بهاد المفهوم "ماشي همزة"، خص السائح يشوفوه ويحترموه، طبعا السائح باش يقضي واحد العطلة متميزة وباش عاود ثاني يدير واحد الدعاية إيجابية في بلده وباش عاود هو بنفسه يرجع، هذه هي السبيل الوحيد باش نحققوا الرهان ديال 10 مليون سائح.

وهنا يجب أيضا التذكير بالمجهودات الكبيرة التي يجب أن تقوم بها السلطات المحلية والجمعيات والجماعات المحلية وكل المتدخلين لتوفير الظروف الملائمة لمواصلة النهضة السياحية ببلدنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟

نمر إلى السؤال الموالي كذلك الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول "المرافقين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال"، للمستشارين المحترمين السادة: الميلودي المخارق، فاروق شهير، إبراهيم قرفة، أحمد بهنيس، أحمد خليلي، عبد السلام منصور، خديجة غامري، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد بهنيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

هذا سؤال عن مجموعة الإتحاد المغربي للشغل حول المرافقين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال.

كما نعرف السيد الوزير، بأن يلعب المرافق والمرشد السياحي ومرشدي الجبال دورا في إعطاء قيمة إضافية للمجال السياحي والذي ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي، وذلك نظرا لدوره الطلائعي كصلة وصل بين المتدخلين في هذا القطاع والسواح، مما يجب حتما دعم صيرورة الإرشاد السياحي بالمغرب بحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي يتخبط فيها القطاع والعاملون به.

ولأن مهنة الإرشاد السياحي مؤطرة بقانون 30.96 الصادر في سنة 1997، والذي جاءت بعض مواده زجرية لا تتماشى مع متطلبات الرفع من مستوى هذه المهنة والتي غابت عنها حتى أبسط حقوق المواطن الكريم، فإنه أصبح من أول أولويات إعادة النظر في هذا القانون أي 30.96، وذلك بالتشاور مع النقابة الوطنية للمرافقين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال التابعة للإتحاد المغربي للشغل كطرف معني، وبالدرجة الأولى بكل ما يتعلق بمنظومة الإرشاد السياحي بالمغرب.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن: ما هي التدابير التي تعتزمون القيام بها في هذا المجال، والخطوات التي ستقومون بها لإعادة النظر في هذا القانون 30.96 بالتشاور مع النقابة الوطنية للمرافقين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال بناء على الطلب الذي تقدمت به ومن بينها مشروع تعديل هذا القانون، والذي أرسل إليكم والذي يوجد الآن في مكتبكم بتاريخ 6 مارس 2008؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق المحترم على طرحه لهذا السؤال، بغيت قبل ما نجاوب أنه على السؤال مباشرة في إعادة النظر في الإطار القانوني المتعلق بالمرشدين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال، باش نذكر بواحد المبادرة قامت بها الوزارة في إطار إدماج مرشدي الجبال غير المرخص لهم، قمنا بعملية انتقاء، انتقينا 81 مرشد جبلي غير مرخص له ووقعنا اتفاقية في 14 مارس مع وزارة الداخلية ومع جهة تادلة-أزيلال، جهة سوس-ماسة-درعة، وجهة طنجة-أصيلا لتكوين هاذ المرشدين، ومن بعد هذا التكوين سيرخص لهم لمزاولة هاته المهنة الشريفة.

طبعا الورش ديال إعادة النظر في المنظومة القانونية للمرشدين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال من بين الأوراش المفتوحة، وسبق لي في إطار معرض الجواب على السيد المستشار، قبل أنني قلت أنه هذا من بين الأوراش، كما هناك ورشين آخرين متعلقين بوكالات الأسفار وأيضا بالنقل السياحي.

طبعا حنا تنشتغلوا عليه، وقبل هذه الاقتراحات ديال هاذ الفيدرالية الوطنية للمرشدين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال، عملت الوزارة على دراسة إستراتيجية لمهنة الإرشاد السياحي، يتوخى من خلالها تطوير احترافية المهنة وحسن تموقعها في الميدان السياحي، وتهدف هذه الدراسة إلى مراجعة القانون المنظم لمهنة الإرشاد السياحي ويتعلق الأمر بشروط ولوج المهنة، شكون اللي خصو يدخل إلى المهنة؟ التكوين والتكوين المستمر، مستوى الدخل ديال هاذ المرشدين السياحيين، وأيضا تمثيليتهم طبعا تمثيلية هاذ المهنيين.

وهاذ الدراسة تم إنجازها بتشاور مع عدة شركاء منهم الفيدرالية الوطنية للمرشدين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال والجامعة الوطنية للسياحة والفيدرالية الوطنية للصناعة الفندقية والفيدرالية الوطنية لوكالات الأسفار في المغرب، فضلا عن المندوبيات الجهوية والإقليمية للقطاع السياحي والسلطات المحلية.

وهاذ الورقة اللي تم فعلا وضعها في مكتبي، هي طبعا ورقة مطابقة للاقتراحات التي تم تدارسها ونواصل طبعا الدراسة ديالها، أملي كبير جدا أننا نجيوا بشي بمشروع قانون في القريب العاجل اللي غادي يحقق الأهداف المتوخاة والطموحات والانتظارات، التي ينتظرها ليس فقط المرشدين السياحيين ومرشدي الجبال، ولكن اللي كينتظرها القطاع بأكمله، لأننا نعتبر أن الإرشاد السياحي حلقة مهمة جدا في سلسلة الصناعة السياحية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نشكر السيد الوزير على هذه المساهمة القيمة...، تفضل.

المستشار السيد أحمد بهنيس:

شكرا السيد الوزير على هذا التوضيح، ولكن نطلب منك موعدا في أقرب وقت لأعضاء هذه النقابة مع المكتب الوطني للنقابة الوطنية، موعد معك لدراسة بعض المشاكل ومن جملتها هذا القانون وتعديله اللي هو موجود عندك، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

السيد المستشار، تعلمون ذلك أن بابي مفتوح للجميع وجميع المهنيين، ويجيوا فوق ما بغاوا، مرحبا بهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

إذن بما أن السيد وزير التجارة الخارجية غير حاضر، فإننا نمر إلى السؤال الموالي، تفضل.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

قبل المرور إلى السؤال الموالي، أطلب منكم إقرار تأجيل هذا السؤال إلى الجلسة المقبلة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

يسجل.

إذن نمر إلى السؤال الأخير الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية حول السياسة المتبعة للنهوض بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طريبش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد بولخدادي، الميلودي عفوت، عبد القادر لبريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، مولاي إدريس الحسني العلوي، العربي الهرامي، عبد السلام أحدوش.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام أحدوش:

شكراالسيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

السيد الوزير المحترم،

من المعلوم أنه قرابة نصف ساكنة المغرب تعيش بالعالم القروي وتعاني من التأثيرات السلبية المتراكمة بسبب تعاقب سنوات الجفاف وتفاقم العجز في التجهيزات والبنيات التحتية وانعكاساتها على ظروف عيش السكان القرويين ورفع وتيرة الهجرة نحو المدن.

ولذلك فإن سياسة الحكومة، تستهدف مواصلة البرامج الوطنية للتنمية القروية وتعجيل إنجاز المشاريع المبرمجة من أجل العمل على تنويع الاقتصاد القروي للحد من التأثيرات السلبية للتقلبات المناخية على الإنتاج الفلاحي.

من هذا المنطلق، نود أن نسأل سيادتكم: أين وصلت سياسة الحكومة للنهوض بالعالم القروي؟ وما هي الإستراتيجية التي تنوي إتباعها في السنوات المقبلة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد السلام المصباحي كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت نشكر الإخوة المستشارين على السؤال ديالهم اللي متعلق بالسياسة المتبعة للنهوض بالعالم القروي، وبغيت قبل ما نجاوب على السؤال نعبر على المشاطرة ديالي مع الإخوان في التشخيص ديالهم للوضعية المتدنية وظروف العيش ديال السكان بالعالم القروي، هذا التشخيص حنا تنشاطروه وتنعتبروه بأنه الوضعية ديال السكان في العالم القروي هي وضعية متدنية ووضعية صعبة جدا، من جهة لعامل الجفاف ومن جهة ثانية النقص فالتجهيزات الأساسية وكذلك المرافق العمومية.

ولكن بغيت كذلك نذكر بالمجهودات اللي تبذلت واللي تتبذل واللي أعطت واحد عدد من الأمور في العالم القروي، ويمكن لنا أن نشيروا للكهرباء والماء والطرق وكذلك التأهيل القروي، لكن هذه المجهودات يظهر على أنها لم تحسن من الوضعية ديال العالم القروي، وإلى سألنا عن السبب، تنوجدوا أن السبب هو كون أن التنمية ديال العالم القروي ترتبطت بالقطاع الفلاحي، وهذه مقاربة قديمة أضرت بشكل كبير بالتنمية القروية على الرغم من الدور الأساسي والمركزي الذي تيلعبو القطاع الفلاحي وعلى الرغم من المراهنة على هذا القطاع.

المقاربة الجديدة اليوم اللي أعلن عليها جلالة الملك بتسميته لوزارة، هي وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية واللي على أساسها تنبنيوا سياسة ديالنا، هاذ المقاربة هي مقاربة ترابية، مجالية، اللي تنظر إلى التنمية على

أساس أنها تنمية مجالية، وتنظر للمجال القروي كونه مجال متكامل مع المجال الحضري، متضامن ومتنافس معه في نفس الوقت، وأن التنمية التي تتم على أساس هذه المقاربة هي تنمية لا يمكن أن تكون إلا شاملة ومندمجة تتماشى والإمكانيات البشرية والمادية والطبيعية للمجال.

التنمية تثمن موارد العالم القروي وتسعى لكي تحسن ظروف وإطار عيش السكان، التنمية اللي ما يمكن لها تتم إلا عبر مشاريع تنموية مندمجة ومشاريع مدرة للدخل ومولدة للشغل، هاذ التنمية اللي كتتبنى على مقاربة، هي مقاربة تستند للتشاور والحوار كمنهج للعمل بهدف تشجيع الانتقائية في التدخلات والمشاريع الترابية العمومية، كما أنها تركز على آليات تمويلية جديدة في إطار نهج سياسة تعاقدية بين الدولة والجهات كما جاء في التصريح الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام مجلسكم.

وإذا كانت هذه التنمية تستهدف العالم القروي ككل فهناك أولويات مجالية، من بين هذه الأولويات كاين ثلاث ديال الأولويات اللي باغين نركزوا عليها وهو :

أولا: التدخل في الجماعات القروية المعنية بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وثانيا: الجماعات ذات المجالات الحساسة، المناطق الواحية والمناطق الجبلية وكذلك الجماعات الحدودية.

وهذه الأولويات فيها نبلور سياسة تتمحور على ثلاثة ديال المسائل:

أولا: مشاريع مدرة للدخل ومشاريع ترابية مندمجة.

وثانيا: التدخل عن طريق الإسكان والتعمير، التعمير من أجل تغطية العالم القروي بأدوات ترابية وتعميرية والإسكان من أجل كذلك السكن.

فيما يتعلق بالتمويل، هناك ميزانية مهمة جدا خصصت هذه السنة، وهناك صندوق للتنمية القروية اللي مجلسكم وضع فيه 300 مليون ديال الدرهم، هذا الصندوق بغيناه يكون رافعة للتنمية المندمجة وللالتقائية.

وبغيت أنني أنهي كلامي ونقول بأن هاذ الإستراتيجية وهاذ السياسة اللي تنديرو هي سياسة غير منتهية، لأننا نحن بصدد مشاورات مع مختلف الأطراف المتدخلة في العالم القروي ولاسيما الرئيسية، عملا على إنجاح الالتقائية التي هي ركيزة ورهان التنمية المجالية ومنها التنمية القروية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

أولا تشكراتنا للسيد الوزير حول ما جاء في ردكم على سؤالنا المتعلق بالتنمية المجالية وبالخصوص في العالم القروي.

أولا: أبدأ من النقطة اللي ذكرتو فيها على أنه المقاربة ديال التنمية الفلاحية لا يجب اعتمادها في العالم القروي وبالخصوص اعتبار الفلاحة هي المحرك الأساسي، إذن لا أريد أن أضيف السيد الوزير إلى أولئك الذين قالوا بأن المغرب ليس بلد فلاحي، أقول لهم بأن المغرب بلد فلاحي بالدرجة الأولى والعالم القروي يضم أكثر من نصف ساكنة المغرب والعالم القروي الاقتصاد ديالو الأساسي ينبني ويعتمد ويشتمل بالأساس على الفلاحة.

المنطلق ديال العالم القروي هو بناء وتدعيم وتشجيع الفلاحة لأن الفلاحة هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني، لأن الفلاحة تؤمن الأمن الغذائي، لأن الفلاحة تضمن الاستمرارية للحياة وتخفف العبء عن الواردات وبالخصوص في هذا المجال وخير دليل وهو المشاكل اللي عشناها في القطاع الفلاحي هذه السنة.

فالمشكل الأساسي اللي خصنا نوضعوا يدينا عليه وهو تدعيم الفلاح في العالم القروي بجميع الإمكانيات، لا التجهيزات الأساسية المتعلقة بالمكننة والوسائل اللي غادي يشتغل بها وكذلك الدعم المالي وكذلك ضمان ديال المحصول، اللي يكون أن الدولة تضمن هذا المحصول وما يضيعش وتؤمنوا ليه باش الفلاح ما يضيعش في ذاك المحصول وما يمكنش عنده نوع من الاستياء وديال الكراهية لهذا الميدان الفلاحي.

ثم أيضا اعتماد خطة مندمجة، أنا مع السيد الوزير أيضا، خطة اللي هي مندمجة تتضافر فيها جهود الحكومة والدولة وأعني الحكومة وجميع الوزارات: وزارة الصحة، وزارة التجهيز، وزارة الفلاحة، وزارة التعليم، جميع الوزارات أنها توضع فواحد خطة مندمجة ومتكاملة من أجل النهوض بالعالم القروي: توفير الصحة، توفير التعليم، توفير دور الطالبات، تشجيع التكوين المهني، إنشاء معامل ومصانع، إنشاء فضاءات متعددة الاختصاصات باش أن المواطن في العالم القروي يجد سبل العيش وسبل الراحة وفرص العمل في المزارع وفي مرافق أخرى حتى لا يضطر للهجرة إلى المدينة.

وكذلك فرص التعليم، يجب أن تتوفر جميع المراحل التعليمية بما فيها الابتدائي، إعدادي، ثانوي وحتى الجامعي ولم لا، حتى خصنا نخلقوا مجال يكون متطور ولم لا تكون هجرة معاكسة، أي من المدينة إلى القرية.

فقلنا هاذ السبل وهاذ الفقر في العالم القروي يؤدي أساسا إلى هجرة الشباب وهجرة الفلاحين إلى المدينة، وماذا ينتج عن هذه الهجرة؟ يعني ينجم أكثر من 50% ديال المشاكل اللي كتعاني منه المدن المغربية: البطالة والفقر والإجرام، واحد المجموعة ديال المشاكل اللي كتخلق فالأحياء الهامشية اللي سببها وهو هاذ الهجرة من البادية إلى المدينة.

إذن لابد من تنمية مجالية بجميع شروطها ولابد من إيصال هذا الدعم إلى العالم القروي والحرص عليه، حتى يمكننا أن نخلق توازن اجتماعي داخل المغرب.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

أولا تنشكر السيد المستشار على هاذ الكلام اللي قال واللي تنشاطروه معه، بغيت فقط نؤكد أن اليوم جلالة الملك ترأس تقديم المخطط الوطني الأخضر وهذا تيدل على الدور الرئيسي والمركزي الحاسم في البادية، لكن القطاع الفلاحي ماشي بوحديتو اللي تيدخل في التنمية القروية، التنمية القروية هي إطار أعم تشمل القطاع الفلاحي، القطاع السياحي، التعليم، الصحة إلخ... كما ورد على لسانكم.

المهم في هذا أنه تنعرفو بأن الجفاف هو عنصر هيكلي في النظام الاقتصادي، باش نتفداو هاذ السقوط في الأوضاع اللي كيؤثر عليها الجفاف لابد من خصنا نديرو تنويع الأنشطة ونوعوها باش تكون مدرة للدخل، وأننا نخلقو الشغل للناس في الوقت اللي ما تنزلش الشتاء، لأن الغاية عندنا هو في الوقت اللي ما تنزلش الشتاء يكون الاقتصاد وقف على رجلو، ولا السيد ما يجيشي للمدينة يقلب على فين يخدم.

هاذ الشي ما يمكنش يتم بالمقاربة التقليدية اللي دائما جعلت التنمية القروية مربوطة بالفلاحة، في حين أن الفلاحة قطاع واحد، خص تكون التنمية القروية هي الإطار والقطاع الفلاحي واحد من بين القطاعات الأخرى.

الآن جلالة الملك والحكومة في التصريح ديالها غادية في الإطار اللي قلت عليه اللي هو التنمية المجالية، هاذ التنمية المجالية هي اللي غادي تجعلنا نمشيوا في الخطة ديالك اللي قدمت، وهي خطة كلها حنا متفقين عليها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكره على مساهمته في هذه الجلسة.

أعلن اختتام أعمال هذه الجلسة، جلسة الأسئلة الشفهية.